جمعية المرأة للتنمية والثقافة
Association Femme pour le Développement et la Culture
A.F.D.C

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة سوس ماسة
عمالة أكادير إداوتنان

ديناميـة الجـندرة والتنمية
Dynamique Genre & Développement

الهجرة و التنمية
Migrations & Développement

المشاركة السياسية للنساء المنتخبات بجهة سوس ماسة

دراسة تشخيصية

يونيو
2023

المشاركة السياسية للنساء المنتخبات
بجهة سوس ماسة

الفهرس

1- توطئة عامة 4
1,1- الإشكالية والسياق..... 4
1,2- أهداف ومنهجية إنجاز الدراسة التشخيصية..... 7
1,2,1- أهداف الدراسة التشخيصية..... 7
1,2,2- المنهجية المعتمدة لإنجاز الدراسة..... 7
1,2,3- محدودية الاستطلاع الميداني..... 9
2- الإطار النظري للمشاركة السياسية 10
2,1- مفهوم المشاركة السياسية..... 10
2,2- المشاركة السياسية للنساء..... 11
3- تقديم معطيات الاستطلاع الميداني 16
3,1- توصيف النساء المنتخبات بجهة سوس ماسة..... 16
3,2- التجربة السياسية والانتخابية..... 20
3,3- درجة المعرفة بالحياة الجماعية..... 25
3,4- تقييم مشاركة النساء المنتخبات في صناعة القرار الجماعي..... 28
4- تحليل معطيات الاستطلاع الميداني..... 32
4,1- واقع حال مشاركة النساء المنتخبات..... 32
4,2- أسباب ضعف مشاركة النساء المنتخبات..... 36
4,3- الحلول المقترحة للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء المنتخبات..... 40
5- نحو أجندة نسائية للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء المنتخبات بجهة سوس ماسة..... 44
خلاصات عامة..... 54
مراجع..... 57

1 توطئة عامة

1,1 - الإشكالية والسياق

تظل المشاركة المحدودة للمرأة المغربية في الحياة السياسية مرتبطة بالعديد من المحددات الذاتية والموضوعية، والتي يمكن حصرها في البداية في ثلاث عقبات رئيسية: ارتفاع معدل الأمية بين النساء، هيمنة الثقافة الأبوية، وضعف حضور المرأة في الأحزاب السياسية بشكل عام وفي الأجهزة التقريرية لهذه الأخيرة بشكل خاص.

في ظل هذا السياق، برزت العديد من الحركات النسائية التي تطالب بتعزيز تمثيلية النساء في البرلمان: رابطة النساء الديمقراطيات والحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة للنساء في أفق المناصفة... فمن خلال نتائج الاستحقاقات الجماعية لسنة **2009**، تبين أن التمثيلية السياسية للنساء لا توازي انتظارات النساء والقوى الحية للمجتمع، ولا تواكب التوجهات التي كانت سائدة والتي تركز على ضرورة مشاركة النساء في تدبير الشأن العمومي. وأوضحت هذه الحركات بشكل جلي أن استعمال المقاربة الإدارية لوحدها لن تمكن من تحقيق تمثيلية أفضل للنساء. ودعت بناء على ذلك الى اللجوء إلى المقاربة القانونية، عن طريق تفعيل مقتضيات المادة الرابعة لاتفاقية «مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة»، التي لم يتم التحفظ بشأنها والتي تنص على تبني إجراءات التمييز الإيجابي: «الكوطا».

في هذا الإطار، فتح دستور **2011** الباب أمام مجموعة مهمة من التحولات في عملية تعزيز الحقوق الإنسانية للنساء، حيث أقر الفصل **19** بالمساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما أكد على إرادة الدولة في تحقيق مبدأ التكافؤ بين الرجل والمرأة وإنشاء هيئة للمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز (المادة **146**).

وهكذا، تم خلال الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١١ رفع الكوطا النسائية، اعتمادا على اللائحة الوطنية، وتعزيز تمثيلية المرأة بتخصيص قائمة وطنية من **90** مقعدا، منها **60** مقعدا للنساء و**30** للشباب. وقد أتاح هذا الإجراء، بالإضافة إلى الترشح في اللائحة الجهوية، الرفع من عدد البرلمانيات، الذي وصل إلى **81** برلمانية. ومع التنصيص على تخصيص ثلث مقاعد كل لائحة جهوية للنساء، وعلى وضع امرأتين اثنتين على رأس كل لائحة جهوية، حصلت ستة وتسعون امرأة على مقاعد في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في الثامن من سبتمبر **2021**، لتنتقل نسبة النساء في الغرفة التشريعية الأولى من **1%** قبل إقرار الكوتا الى **24,3 %** حاليا، وهي النسبة التي تقل بقليل عن المعدل العالمي لمشاركة المرأة في البرلمانات المحدد في **25,5%**.

وما يقال عن التمثيلية النسائية في المؤسسة التشريعية يقارب الى حد كبير تمثيلية النساء في مجالس الجماعات الترابية. فقد حرص القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الترابية الصادر عام **2021** على ضمان تمثيلية فعلية للنساء، من خلال تخصيص ثلث مقاعد مجالس الأقاليم والعمالات لفائدة النساء (نسبة حضور النساء في مجالس العمالات والأقاليم قبل صدور هذا القانون كانت في حدود **4%**)، إضافة إلى الرفع من عدد المقاعد المخصصة لهن في مجالس الجماعات.

في الواقع، تطور حضور المرأة في المجالس الجماعية (المحلية) بشكل ملحوظ؛ حيث ارتفعت نسبة المقاعد التي حصلت عليها النساء في الانتخابات الجماعية لعام **2015** الى **21 %**. وواصلت هذه النسبة ارتفاعها لتصل إلى **26,64 %** خلال الانتخابات الجماعية لعام **2021**، دون أن تبلغ مع ذلك نسبة الثلث. وبالرغم من ذلك، يبقى حضور المرأة في مجالس الجماعات والأقاليم والعمالات حضورا عدديا بالأساس؛ حيث يتم إسناد الوظائف الثانوية إلى النساء داخل المجالس المختلفة على نحو ممنهج. كما أنه نادرا جدا ما تلج النساء إلى المناصب المهمة مثل الوظائف المرتبطة بالمالية أو التهيئة الحضرية. وهو ما ينطبق أيضا على رئاسة المجالس المحلية والجهوية، بالرغم من التقدم المهم المسجل في هذا الشأن. فمن بين اثنتا عشرة جهة، توجد امرأة واحدة على رأس مجلس جهوي (جهة كلميم – وادنون)، في غياب واضح عن صناعة القرار الجهوي، كما ظفرت ثلاث نساء، للمرة الأولى في تاريخ المملكة، بمنصب العمادة في المدن الكبرى (الرباط، والدار البيضاء، ومراكش).

لكن إدماج المرأة في الحياة السياسية لا يرتهن فقط بفتح الباب لمشاركتها في المؤسسة التشريعية والمجالس المنتخبة وولوجها إليها، بقدر ما يرتبط بتمكينها الفعلي من المشاركة في اتخاذ القرارات الحيوية في كل مجالات الحياة السياسية. فبالإضافة لمحدودية حضورها وتأثيرها في الهيئات المنتخبة، بقيت المرأة غائبة عن صنع القرارات الكبرى.

في هذا السياق، أولى المغرب اهتماما كبيرا لدعم قدرات النساء لتمكينهن من المشاركة السياسية والمساهمة الفعلية في صنع القرار. هكذا، وبتوجيهات ملكية، تم إنشاء صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء، كآلية تروم تعزيز قدرات النساء وتسهيل اندماجها في الحياة السياسية والانتخابية الوطنية. هذا الصندوق الذي تسهر على تفعيله وزارة الداخلية، من خلال آلية للتدبير تتألف من ممثلين وممثلات عن القطاعات الحكومية والأحزاب السياسيةوالمجتمع المدني.

وتستهدف هذه الآلية الأحزاب السياسية وكذا جمعيات المجتمع المدني العاملة

في مجال تقوية القدرات النسائية. وتتوخى أساسا تعزيز مشاركة النساء في الاستحقاقات الانتخابية تصويتا وترشيحا؛ وتشجع على مشاركة النساء في الحياة السياسية وتقوية قدراتهن في مجال تدبير الشأن المحلي. واستفادت من هذه المشاريع أكثر من **70,000** مشاركة من النساء المنتخبات والناشطات السياسيات والمنخرطات في تعاونيات أو جمعيات المجتمع المدني، حيث خضعن لدورات تدريبية نظمت في مجال تقوية قدرات النساء التمثيلية.

في هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة التشخيصية حول المشاركة السياسية للنساء المنتخبات بجهة سوس ماسة، التي تتمحور حول عدة محاور، سيتم تحليلها من خلال توفير معطيات وأجوبة على الأسئلة التالية:

- من هن هؤلاء النساء المنتخبات؟ ما هي مواصفاتهن وخلفياتهن السوسيو اقتصادية؟
- لماذا وكيف انخرطن في العمل السياسي والعمل الجماعي؟
- هل هن على دراية بالأدوار السياسية المسنودة إليهن؟
- ماهي المكانة التي يتبوأنها داخل المجالس الجماعية؟ وما هو مدى مساهمتهن في تدبير الشأن الجماعي وفي صنع القرار؟
- هل يتمتعن بنفس الوزن في المجالس الجماعية، مقارنة بالمنتخبين الرجال؟
- ما هي العراقيل التي تعترض طريق التمثيلية السياسية الفعلية للنساء في المجالس الجماعية؟
- ما هي السلوكيات السياسية والثقافية التي تعطل مشاركة النساء في صنع القرار داخل المجالس الجماعية؟
- ما هي الدروس المستخلصة من الزيادة العددية للنساء في المجالس الجماعية؟
- ما الذي يمكن فعله لبلورة أجندة نسائية للمشاركة السياسية الفعلية للنساء؟

1,2 - أهداف ومنهجية إنجاز الدراسة التشخيصية .

1,2,1 - أهداف الدراسة التشخيصية

تتوخى هذه الدراسة التشخيصية المساهمة في تأسيس نقاش عمومي حول الإشكاليات المرتبطة بالمشاركة السياسية للنساء، بإنجاز دراسة تشخيصية حول المشاركة السياسية للنساء المنتخبات في المجالس الجماعية، بجهة سوس -ماسة.

وتستهدف هذه الدراسة على وجه الخصوص فحص واقع مشاركة النساء المنتخبات في تدبير الشأن الجماعي، وتحليل طبيعة المعوقات التي تحد من مشاركتهن الفعلية. وذلك من خلال ثلاثة أهداف أساسية:

أ)- تحديد المواصفات العامة للنساء المنتخبات بالمجالس الجماعية للجهة، بناء على المحددات السوسيواقتصادية؛

ب)- تحديد وتحليل طبيعة العراقيل التي تواجهها النساء المنتخبات والعقبات الرئيسية التي تحد من مشاركتهن الفعلية في عملية صنع القرار المحلي؛

ت)- اقتراح توصيات لتعزيز فعلية المشاركة السياسية للنساء المنتخبات في المجالس الجماعية.

1,2,2 - المنهجية المعتمدة لإنجاز الدراسة التشخيصية

1,2,2,1 - الأسس المنهجية

للتمكن من الإجابة على هذه الأسئلة، اعتمدنا في هذه الدراسة مقاربة تشاركية تقتضي إشراك النساء المنتخبات في تشخيص الوضع، وذلك من خلال جمع معطيات كمية ونوعية لتحديد تصورات النساء المنتخبات لمشاركتهن السياسية. ومكن هذا الاختيار المنهجي من جمع معطيات هامة، تسمح بفهم وتحليل الإشكالات المطروحة، على أساس رصد التقاطعات بين التحليل الكمي والنوعي.

ولكون الدراسة تستهدف تحديد العوائق والحلول المرتبطة بالمشاركة السياسية للنساء، وتوخيا للموضوعية في التشخيص، اعتمدنا في جمع المعطيات على آليتين أساسيتين:

(أ) الاستجوابات الفردية المباشرة، لتمكين المنتخبات من التعبير بكل حرية ووصف واقعهن والتحدث عن انتظاراتهن، و(ب) ورشات النقاش (مجموعات بؤرية) لتحفيز التفكير الجماعي والتفاعلي بين النساء المنتخبات، حول التصورات والتدابير الممكن اتخاذها لتحسين مشاركتهن في صنع القرار المحلي وتدبير الشأن الجماعي.

1,2,2,2 - جمع المعطيات الميدانية

تم تفعيل منهجية جمع المعطيات الميدانية من خلال مجموعة من المراحل، نلخصها كالتالي:

أولا: بلورة أدوات الاستطلاع الميداني وتشكيل وتدريب فريق البحث:

للإجابة على الأسئلة موضوع الدراسة، تم بلورة دليل للمقابلات، وهو وثيقة تأطيريه تتضمن مجموعة من الأسئلة للنقاش مع النساء المنتخبات. ويتكون الدليل من خمس محاور و**34** سؤال: توصيف النساء المنتخبات (سبع أسئلة)، التجربة السياسية (سبع أسئلة)، معرفة الحياة الجماعية (**12** سؤال)، الحواجز والصعوبات (ست أسئلة)، الحلول المقترحة (سؤالين).
بالإضافة الى ذلك، تم إعداد دليل لتنشيط المجموعة البؤرية، يتضمن المنهجية العملية لتيسير ورشات النقاش مع النساء المنتخبات، حول المشاكل والحلول.
وفي الأخير، وبتنسيق مع جمعية المرأة للتنمية والثقافة وبتعاون مع دينامية الجندرة والتنمية ومنظمة الهجرة والتنمية، تم تحديد لائحة فريق البحث وتنظيم ورشة تدريبية لفائدة عضواته، من أجل تقديم وشرح الأدوات وتقنيات الاستطلاع وتملك المنهجية وتحديد مخرجات كل محور.

ثانيا: إنجاز الاستطلاع الميداني:

- المقابلات الفردية:

تم إنجاز المقابلات الفردية من طرف فريق البحث، بهدف استجواب المستهدفات، على فترة امتدت ما بين شهري أبريل وماي **2023**. وقد تم استهداف مائة منتخبة من أكادير إداو تنان وتيزنيت وتارودانت وطاطا واشتوكة أيت باها وإنزكان أيت ملول، من خلال عقد مواعيد فردية أو في إطار بعض الأنشطة التي حضرتها المنتخبات ببعض العمالات أو الأقاليم. وقد أسفرت العملية في الأخير على استجواب **84** منتخبة.

- المجموعات البؤرية:

مباشرة بعد الانتهاء من إجراء الاستجوابات، تم تنظيم مجموعتين بؤريتين بمدينة أكادير بتنسيق مع جمعية المرأة للتنمية والثقافة وديناميـة الجندرة والتنمية ومنظمة الهجرة والتنمية: الأولى تم تنظيمها يوم **29** أبريل **2023**، والثانية نظمت يوم **12** ماي **2023**. وقد شاركت في هاتين الورشتين **36** منتخبة من مجموعة من الجماعات بأكادير إداوتنان وإنزكان آيت ملول. وشكلت هاتان الورشتان فضاء لحث النساء المنتخبات على التعبير عن أنفسهن وعن احتياجاتهن والتفكير بشكل جماعي في العراقيل والحلول ذات الأولوية في مجال تعزيز المشاركة في عملية صنع القرار المحلي.

1,2,2,3 - معالجة وتحليل المعطيات

بهدف معالجة المعطيات التي تم تجميعها من خلال المقابلات والمجموعات البؤرية، تم تصميم قاعدة للبيانات على برنامج «إكسيل». وتمت برمجة هذه القاعدة بناء على مجموع الأسئلة المطروحة والأجوبة المحصل عليها من طرف كل مستجوبة.

وفي هذا الإطار، تم ترميز كل الأجوبة وتصنيفها حسب طبيعتها الموضوعاتية. وهكذا، تم تفريغ المعطيات ذات الطبيعة الكمية اعتمادا على رموز رقمية. أما فيما يخص الأجوبة النوعية، فقد تم تصنيفها الى موضوعات وإدماجها في قاعدة البيانات بناء على تحليل المضمون.

1,2,3 - محدودية الاستطلاع الميداني

شكل غياب دراسات وأبحاث تطبيقية حول المشاركة السياسية للنساء، بصفة عامة، وللنساء المنتخبات، بصفة خاصة، أحد النواقص والعراقيل الأساسية أمام هذه الدراسة التشخيصية. حيث أن الدراسات المتوفرة، وهي قليلة العدد، انصبت في جلها على الإشكالات النظرية والإشكاليات المتعلقة بالإطار القانوني وخاصة بنظام الكوطا.

كما شكل غياب المعطيات والبيانات حول النساء المنتخبات عاملا أساسيا في محدودية الدراسة. فباستثناء بعض المعطيات المرتبطة بالتطور العددي لحضور النساء في المجالس الجماعية، لم نجد أي نوع من المعطيات حول المحددات السوسيو اقتصادية للنساء المنتخبات، أو حول التصورات والمواقف والتمثلات تجاه المشاركة السياسية للنساء.

وإذ نشير هنا الى وجود بعض التقارير للجمعيات النسائية التي تقيم حصيلة المشاركة السياسية للنساء وتقترح بعض الحلول، يجب الأخذ بعين الاعتبار على أن هذه التقارير تبنت مقاربة قانونية بالأساس، وبالتالي لا توفر معطيات سوسيولوجية يمكن اعتمادها لتعزيز التحاليل.

في الأخير، لا بد من الإشارة الى أن ضعف التجارب السياسية أو القيادية لجل النساء المستجوبات، وعدم معرفتهن بالمشاركة السياسية وبأهدافها ورهاناتها شكل عائقا أساسيا أمام البحث الميداني، وحال دون توفير خلاصات تركيبية معمقة ومتنوعة. فأغلب النساء المستجوبات لا يتوفرن على دراية كاملة وتجارب تمكنهن من فهم واقع مشاركتهن السياسية وربط الأسباب بالمسببات، والتوفر على صورة واضحة لهذه المشاركة.

2 الإطار النظري للمشاركة السياسية للنساء

نرتكز في هذه الدراسة التشخيصية على الأدبيات المتعلقة بالمشاركة السياسية كمفهوم عام يتطور في المجتمعات الديمقراطية ليؤطر قدرة أفراد المجتمع على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، من جهة، ومن جهة ثانية، الأدبيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي تعالج مشاركة النساء في العمل السياسي على ضوء ما توفره هذه المقاربة من أدوات تحليلية.

1,2 - مفهوم المشاركة السياسية

تتفق أغلب المراجع النظرية على أن المشاركة السياسية تمثل أرقى تعبير للديمقراطية، لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العمومي. كما أنها تندرج في إطار التعبيرات السياسية الشعبية لتسيير الشأن السياسي من قبل كل أطراف المجتمع وكل النساء والرجال.
وتبين هذه المراجع أن المشاركة السياسية كانت تقتصر في البداية على حقّ التصويت للرجال. لكن وتحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية، ومع ظهور الأحزاب السياسية، تطور مفهوم المشاركة السياسية ليتخذ مظاهر متعدّدة. فاتسع مفهوم الاقتراع العام ليعمم على أغلب الدول والأنظمة السياسية وشمل الأغنياء والفقراء والرجال والنساء.
وانتشرت النشاطات السياسية لتشمل التظاهرات المجتمعية والأعمال التي تقوم على الانخراط في العمل الجمعوي والنقابي باعتبارهما تعبيرات مختلفة للمشاركة السياسية، تفترض التأطير والتعبئة الجماعية والشعور بالالتزام والمسؤولية.
تنبني المشاركة السياسية على مفهوم آخر، وهو مفهوم "الثقافة السياسية". ويحيل هذا المفهوم الأخير إلى مجموعة من القواعد والمعتقدات والمواقف ذات الصلة بالعمل السياسي والتي تؤثر في التصرف السياسي للمواطنين والمواطنات. وتمرّ المشاركة السياسية بدرجات أو مراحل مختلفة: فهي تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي، لتتطور إلى الانخراط السياسي ثم تتحول إلى القيام بنشاط سياسي، لتنتهي في الأخير بالوعي بضرورة تحمّل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي. كل هذه المراحل ما هي إلا تعبيرات مختلفة للمواطنة التي تتطلب أوّلا وقبل كلّ شيء تطوير الاعتقادات وتدعيم «الثقافة السياسية».
تمثل المشاركة السياسية أساس الديمقراطية وتقتضي وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات الذين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية

وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير.

وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في تدبيره. فهي إذن أرقى تعبير للمواطنة التي تتمثل في جملة النشاطات التي تمكّن المواطنين والمواطنات من ممارسة السلطة السياسية.

ولتحقيق هذا الهدف، تقوم المشاركة السياسية على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء والرجال وتفترض الاعتراف على قدم المساواة بين النساء والرجال بمجموع الحقوق العامة والحريات الأساسية التي بدونها لا يمكن للمواطن وللمواطنة أن يقوما بهذه المهمّة. كما تفترض ضرورة التمتع بهذه الحقوق واحترامها حتى تحترم إرادة المواطنين والمواطنات ويتمكّن المجتمع بنسائه ورجاله من التعبير عن آرائه وإرادته.

2,2 - المشاركة السياسية للنساء

ترتبط المشاركة السياسية للنساء بتقييم الفرص المتاحة للنساء للولوج إلى كافة مواقع صنع القرار سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو على مستوى المؤسسات المدنية وطنيا ومحليا. وتعتبر من القضايا التي تحتاج إلى مقاربة قادرة على نسج العلاقات بين الجوانب والأبعاد التنموية والحقوقية والسياسية.

وتترجم المشاركة السياسية للنساء عبر التمكين السياسي للنساء من خلال التمييز الإيجابي، الذي يقتضي تخصيص بعض المقاعد لضمان وجود عدد ما من النساء في مواقع صنع القرار، في أفق تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة، تؤثر بشكل واضح على المؤسسات وتتيح دمجا حقيقيا لقضايا النساء في السياسات العمومية، والاستراتيجيات التنموية.

فتعزيز ولوج النساء إلى مواقع صنع القرار، ليس هدفه فقط ضمان تمثيلية كمية، ولكن أيضا تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا النساء في كافة الجهود التنموية والسياسات العمومية. والحقيقة أن المتابع لتطور أهداف التنمية المستدامة -ما بعد ٢٠١٥- سوف يكتشف السعي الحثيث لدمج قضايا النساء في غالبية هذه الأهداف، فقضايا النساء تتقاطع مع كافة القضايا التنموية.

تمثل المشاركة المتزايدة للنساء في العمل السياسي عاملا محوريا للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فالمرأة المشاركة في العمل السياسي تدافع أكثر عن حقوق النساء والأطفال والأسرة. وعلى الرغم من اتخاذ كثير من التدابير وعلى رأسها التمييز الايجابي (الكوتا) لتسهيل الولوج إلى المؤسسات الوطنية والمحلية في الغالبية العظمى من دول العالم، الا أن هذا مازال غير كاف للتصدي للتفاوتات القائمة على أساس النوع. فالتمييز الإيجابي ليس مجرد إجراء

لاستكمال ترتيبات دستورية وقانونية بل هو خطوة في إطار رؤية متكاملة تتعامل مع كافة جوانب قضية المساواة بين النساء والرجال.

أبرزت الدروس المستخلصة من بلدان أخرى أن المشاركة السياسية للنساء تواجه تحديا رئيسيا، يتعلق بكيفية تحويل المؤسسات والنظم السياسية والاقتصادية عن طبيعتها الذكورية. ففى مجموعة من الدول لم يؤد نظام الكوتا وارتفاع عدد النساء في مؤسسات صنع القرار على كل المستويات، بما فيها المؤسسات المنتخبة المحلية، إلى القضاء على عدم المساواة بين الرجال والنساء، ولا إلى تمثيل فعال للنساء. ويرجع السبب في ذلك أن نظام الكوتا لم يصاحبه تغيير في النظم السياسية والمؤسساتية التى ظلت تعكس قيما ذكورية، تعرقل تعزيز مساواة النوع. كما تُظهر حالات دول كثيرة أهمية البيئة السياسية والأمنية في توفير المناخ المناسب للمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية والعمومية. ويتضح أيضا من خلال هذه التجارب أهمية الدور الذي تلعبه النخب الحاكمة، إذ يعد غياب الإرادة السياسية عند النخب الحاكمة من الصعوبات التي تواجه تحقيق المساواة.

وبالرغم من أن تخصيص مقاعد للنساء في المؤسسات الوطنية والمحلية يعتبر أمرا ضروريا، ويحقق نتائج جيدة في الرفع من تمثيلية النساء، تبقى القضية الأساسية هي السعي إلى مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة. وهو ما يحتاج إلى توفر عدة شروط تتعلق بالبيئة السياسية الملائمة التي تُجرى فيها الانتخابات وسير العملية الانتخابية ونزاهتها، وكذلك دعم ومساندة المنتخبات أثناء المدة الانتدابية. وتلعب الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية والحقوقية دورا هاما بهذا الشأن من خلال تحسين أداء الأطر المنتخبة وتعزيز قدراتهن، وأيضا مساعدتهن في إعداد أجندة لمشاريع القوانين والسياسات المطلوبة وإمدادهن بالمشورة والمعلومات بشكل مستمر.

واعتبارا لكون قضية تعزيز المشاركة السياسية للنساء ليست قضية ذات أبعاد قانونية وسياسية فحسب، ولكنها انعكاس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية، فإنها ترتبط بعلاقة وثيقة وتفاعلية بمؤشرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي. فتحقيق أهداف التمكين السياسي للنساء مرتبط بالسياسات العمومية في مجال التعليم والصحة والعمل والقوانين المتعلقة بالأسرة. كما أن زيادة نسبة تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار له أثر في تبنى سياسات تدعم مساواة النوع وتعزز من الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وتؤدي المشاركة والحضور الفعال للنساء في النقاشات العمومية إلى اكتساب المرأة مكانة كبيرة في المجال الاقتصادي والسياسي. فالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تلعب

دورا مهما في تمكين المرأة، وذلك عن طريق توفير فرص التعليم والعمل والتمثيل السياسي والحقوق الإنجابية للمرأة وتطويق المرجعيات الاجتماعية التقليدية. إلا أن البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية تظل عائقا أمام المشاركة الفعالة للمرأة. كما تفرز هذه البيئة قضايا تؤثر بالسلب على المشاركة السياسية. فنظام الكوتا لم يؤد بالضرورة إلى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي، كما أنه لم يؤد إلى رفع المكانة الاجتماعيةوالاقتصادية للمرأة في المجتمع. فالأهم من نظام الكوتا، هو تغيير علاقات القوة داخل النظام السياسي وداخل المؤسسات المختلفة (الإدارات المركزية والمحلية، الجماعات الترابية، الأحزاب، النقابات، الجمعيات،)، بشكل يعزز المشاركة الفعالة للنساء.

من جهة أخرى، تعتبر الثقافة والتقاليد وضعف الموارد، خاصة الموارد الاقتصادية، من العوامل المؤثرة على قدرة النساء على المشاركة في المجال السياسي. ويضاف إلى ذلك التحدي المتعلق بنقص الخبرات الفنية في مجال تحقيق مساواة النوع، مثل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويحد هذا النقص في الخبرات الفنية من التطبيق الفعال للسياسات المتعلقة بتمكين المرأة على المستوى المحلي في إطار عمليات اللامركزية ومحاولة دمج المساواة النوعية فيها، لما لها من تأثير على مشاركة المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، تظل هيمنة الطابع الأبوي على الثقافة السياسية أحد العراقيل الرئيسية التي تحد من المشاركة السياسية للنساء. وعليه، لا يمكن دراسة موقف الثقافة المجتمعية من النساء دون فهم علاقة ذلك بالبنى السياسية المختلفة. وهنا لا بد من الإشارة الى وجود العديد من القيود التي ترجع في جوهرها إلى طبيعة الثقافة المجتمعية المتوارثة عبر الأجيال، والتي تتحدد عبر عدد من العوامل، أبرزها: الخطاب الديني والثقافة الذكورية الأبوية المسيطرة على المجتمع، مما يترك أثره على تصورات الأفراد بشأن وجود وحرية حركة المرأة في الفضاء العمومي. في ظل هذه العوامل، تجد المرأة نفسها أسيرة ثقافة جامدة، تنظر إليها على أنها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانية فاعلة، وتضع على جسدها وعلى حركتها مجموعة من القيود، وتعرضها لمظاهر القسوة والعنف والتهميش. وتنتشر هذه الثقافة وتتجذر في المجتمع بشكل عام، وتجد من يدافع عنها ويكرسها، حتى من جانب المرأة ذاتها (التمييز الذاتي).

فلقد نجحت هذه الثقافة الذكورية في تحويل المرأة نفسها إلى مدافع عن هذه الثقافة، من خلال منظومات مؤسساتية، كالتربية والتعليم والإعلام، وأخرى شعبية كالثقافة الشفهية (الاساطير، الامثال، الزجل...). إن الثقافة تحدد أدوار الذكورة والأنوثة على نحو صارم، ومن ثم فإنها تضع الإطار العام الذي

يتحرك فيه كل من الرجل والمرأة، ويكون الخروج عليه ضربا من الانحراف أو العيب. ورغم كل مظاهر التحديث بتجلياتها المختلفة، يبقى هذا الإطار العام معيارا رئيسيا لتحديد الأدوار الخاصة بالذكور والإناث ويزيد من تعميق مظاهر التمييز اتجاه النساء، بحيث نجد أن أفكارا مثل تلك التي تنادى باستقلال المرأة أو مساواتها بالرجل لا تزال بعيدة المنال. فقد تشارك المرأة في الحياة العامة، ولكن لا يمنحها ذلك الاستقلالية والمساواة مع الرجل. وأكثر من هذا، يفرز المجتمع أنماطا جديدة من الخطاب المعادي لفكرة مشاركة المرأة، وهو خطاب ينتشر ويجد له أنصارا في كل مكان، ويقترب بالتدريج من دوائر التأثير السياسي.

على الرغم من مظاهر التحديث الذي يعرفه المجتمع، تبقى معدلات المشاركة السياسية للنساء على المستوى المحلي أقل من مثيلاتها على المستوى الوطني. وبالنسبة لبلد كالمغرب، قد يكون الأمر أكثر صعوبة بسبب ضعف التجربة التاريخية للمشاركة النسائية في المجالس الجماعية المنتخبة. فغياب الأطر النسائية والنخب المحلية المتمرسة، والذي يعود الى ضعف وتقليدية التنظيمات الحزبية والمدنية والمجتمعية المحلية (خاصة بالوسط القروي) وغياب الدور الفاعل للنساء فيها، يساهم كثيرا في عرقلة المشاركة السياسية للنساء. فالمشاركة السياسية كمفهوم قد يحيل الى مفاهيم أوسع من مجرد الحضور في المجالس المحلية، ليعانق كل أشكال المشاركة السياسية والاجتماعية، وبالمعنى الأوسع المشاركة المدنية؛ سواء في المؤسسات الرسمية مثل المجالس الجماعية أو المؤسسات غير الرسمية مثل الجمعيات والتعاونيات، والتي تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي في المجتمع يرتبط بتحسين نوعية حياة الساكنة. وفى هذا الإطار، تتعدد أشكال السياسات الترابية بدءا من المشاركة في المجالس الجماعيةووصولا إلى إنشاء هيئات او تنظيمات او شبكات دائمة أو مؤقتة، هدفها المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية بالتعاون مع الفاعلين المؤسساتيين أو عبر مبادرات مجتمعية وغيرها من الأشكال.

إن تعزيز مشاركة النساء في السياسات الترابية هو مدخل قادر على خلق أطر سياسية نسائية محلية فاعلة وقادرة على التفاعل مع احتياجات الساكنة بشكل كبير. فتقلد النساء لمناصب قيادية ورفع نسبة حضورهن في المجالس المحلية يؤدي إلى نقلة نوعية مهمة في أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. حيث ينصب اهتمام النساء الأساسي على كيفية تحسين نوعية الحياة وبالأخص بالنسبة للأسرة والنساء والأطفال. كما يستطعن، عبر تنظيم أنفسهن، تكوين روابط لتبادل المساعدة والدعم لإحداث تغيير في نظرة المجتمع لهن.

يقتضي دعم مشاركة النساء في السياسات المحلية نوعين من التدخلات: الأول على مستوى السياسات الترابية الرسمية، والثاني على مستوى السياسات الترابية غير الرسمية. ومما لا شك فيه أن كلا النوعين من التدخلات لا ينفصل عن بعضه البعض، فكلاهما هدفه تكوين أطر نسائية محلية، قادرة على المشاركة السياسية والمدنية سواء في المجالس المحلية الرسمية أو تنظيمات المجتمع المدني المحلية.

فبالنسبة للتدخلات الخاصة بالسياسات الترابية الرسمية، من الضروري إعداد أطر نسائية نشطة ولديها رؤية لخوض الانتخابات المحلية ولتحمل المسؤولية داخل المجالس المنتخبة. ويجب ان تنبني هذه الرؤية على أن التمثيلية لا تعني فقط الحضور في المجالس المنتخبة، من خلال الكوتا، وعلى ضرورة العمل على تمكين فئة النساء من طرح قضاياها ومشاكلها والعمل على حلها. فإذا كانت النساء يعانين من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فمن الواجب اتخاذ عدد من إجراءات التمييز الإيجابي من أجل تمكينهن في كافة المجالات سواء في العمل أو التعليم أو غيره، وذلك لمدة محددة حتى يتحقق الهدف من التمييز الإيجابي، وهو قدرة النساء على الدخول في حلبة المنافسة مع الرجال على أساس الجدارة والكفاءة.

أما فيما يتعلق بالتدخلات على مستوى السياسات غير الرسمية/ المدنية، فإنه لابد من بناء قدرات مجموعات واسعة من النساء في المجتمع لتنظيم أنفسهن والدفاع عن مصالحهن ومصالح أسرهن. إن النجاح على هذا المستوى يمكن من تشكيل قاعدة كبيرة من الأطر النسائية النشطة التي يمكن أن تنتقل فيما بعد إلى ساحة العمل السياسي بشكل مباشر.

3 تقديم معطيات الاستطلاع الميداني

يتوخى هذا المحور تقديم المعطيات التي تم تحصيلها من خلال الاستجوابات للإجابة على الاشكاليات موضوع الدراسة. ففي مرحلة أولى، سنحاول تقديم المعطيات الكمية من أجل رصد المحددات الاساسية لوصف النساء المنتخبات بالجهة ولتحديد تجربتهن السياسية والحزبية وحدود معرفتهن وخبرتهن بمجال التدبير الجماعي. وفي مرحلة ثانية، سنقدم المعطيات النوعية والمرتبطة بالصعوبات والعراقيل التي تحد من المشاركة السياسية وتحليل أسبابها واتعكاساتها.

1,3 - توصيف النساء المنتخبات بجهة سوس ماسة

1,1,3 - نساء من كل الأجيال، لكنهن في الغالب في الثلاثينيات والأربعينيات

من خلال المعطيات التي تم تجميعها، يمكن القول إن النساء المنتخبات بالجهة تتوزعن بين كل الشرائح العمرية. فثلثهن يبلغ من العمر ما بين **30** و**39** سنة، وربعهن ما بين **40** و**49** سنة. كما أن ما يقارب الربع من هؤلاء المنتخبات يبلغن الخمسين سنة فما فوق . أما الشابات البالغات أقل من **30** سنة فهن يمثلن أقل من الخمس (**19** بالمائة)

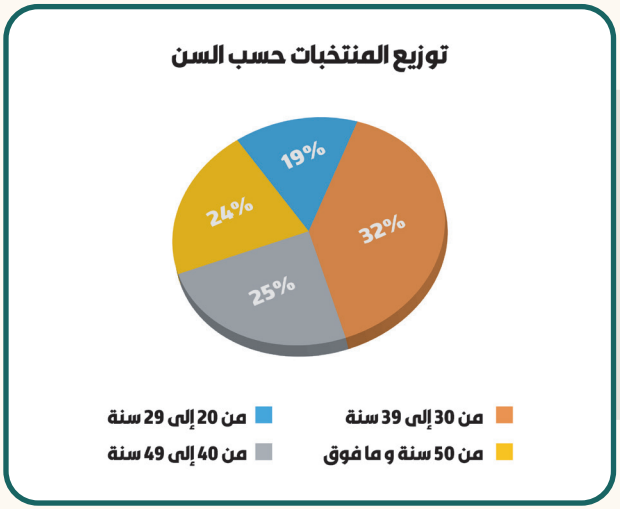

2,1,3 - نساء متأصلات في السياق الجهوي

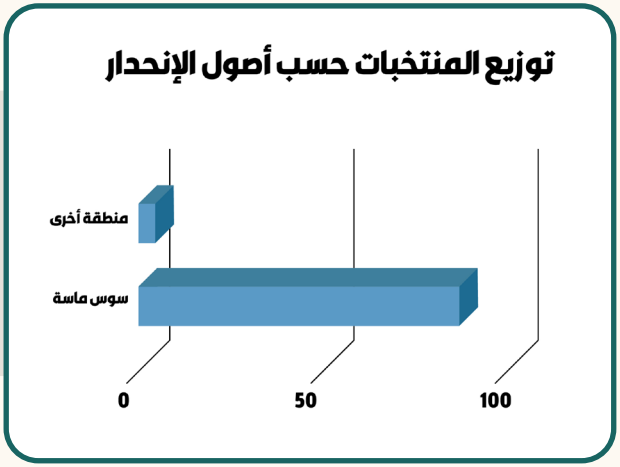

من خلال النتائج المحصل عليها، يتضح أن الأغلبية العظمى من النساء المنتخبات بالجهة ينحدرن من جهة سوس ماسة. وتبقى نسبة النساء المنحدرات من مناطق أخرى جد ضئيلة (**3** نساء على **84**).

3,1,3 - نساء متزوجات في الغالب مع نسبة مهمة من العازبات

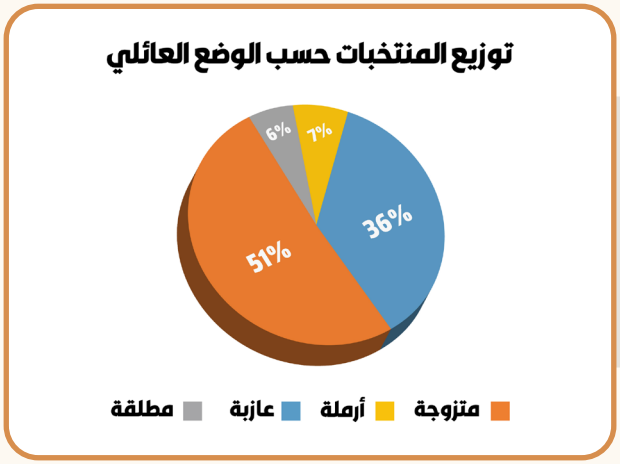

يتضح من المعطيات المحصلة أن أكثر من نصف النساء المنتخبات بالجهة هن متزوجات وأكثر من ثلثهن عازبات. كما تجب الإشارة الى أن هناك نسبة ضعيفة من المطلقات والأرامل لا تتعدى **13** بالمائة.

4,1,3 - أمهات يعلن في الغالب طفلين إلى ثلاث أطفال

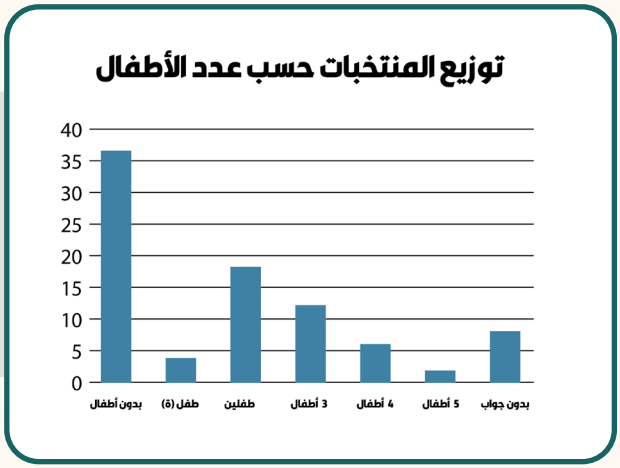

يتضح من خلال الرسم البياني أن أكثر من ثلث النساء المنتخبات ليس لهن أطفال، في حين أن مجموعة مهمة تقارب النصف (**41** امرأة) تعيل من طفل واحد إلى خمس أطفال، ضمنها **30** يعلن ما بين **2** وثلاث أطفال.

5,1,3 - نساء نشيطات ومندمجات في سوق الشغل

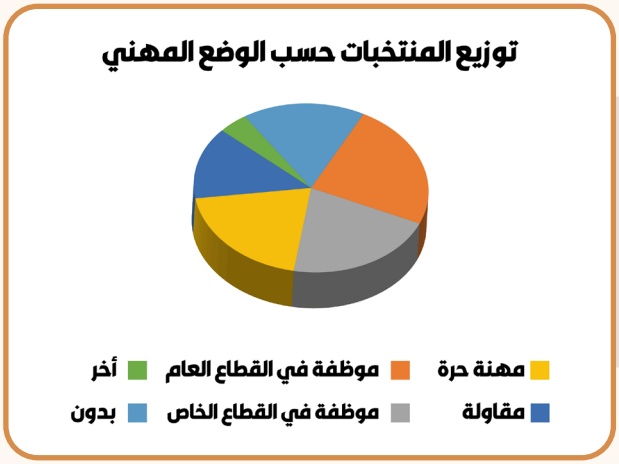

باستثناء **17** بالمائة من النساء اللواتي أكدن أنهن بدون مهنة، معظم المنتخبات نشيطات ويمارسن مهنا مختلفة: **24** بالمائة يمارسن مهنا حرة، **21** بالمائة يعملن في القطاع الخاص، **20** بالمائة يعملن بالقطاع العام، و **14** بالمائة مقاولات.

6,1,3 - نساء في الغالب متعلمات، نصفهن تلقين تعليما جامعيا

باستثناء **13** بالمائة من النساء اللواتي لم يتلقين أي تعليم، جل النساء المنتخبات تلقوا تعليما رسميا من الابتدائي (نسبة ضئيلة لا تتعدى **4** بالمائة) إلى المستوى الجامعي. نجد ضمنهن **34** بالمائة تلقين تعليما إعداديا وثانويا، و**49** بالمائة تلقين تعليما جامعيا.

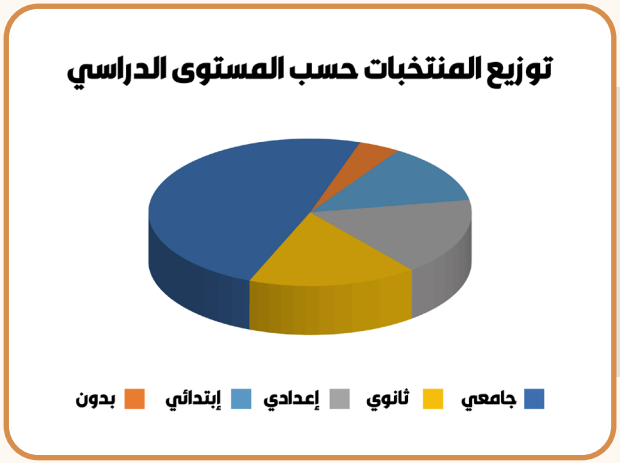

7,1,3. نساء قياديات في الغالب، ينخرطن في العمل الجمعوي التنموي أو في جمعيات و/أو تكتلات نسائية

أكثر من الثلثين (**68** بالمائة) من النساء المنتخبات التي تم استجوابهن هن ناشطات مدنيات داخل جمعيات تنموية محلية. **70** بالمائة من هذه المجموعة كعضوات و**30** بالمائة تقلدن مهام الرئاسة بهذه الجمعيات.

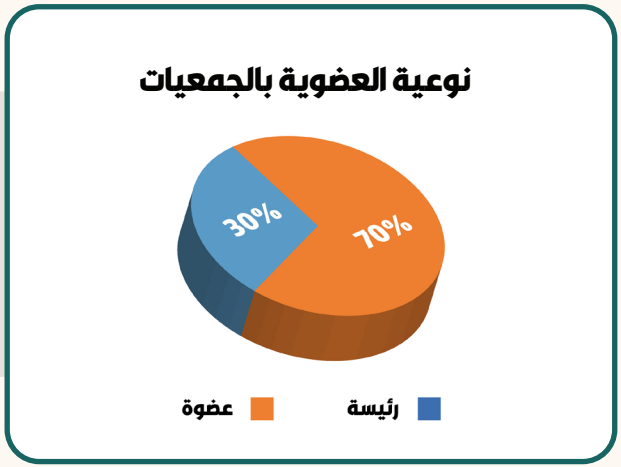

من جهة أخرى، أكثر من نصف المستجوبات (**51** بالمائة) هن عضوات بجمعيات نسائية. ونجد داخل هذه المجموعة، **40** بالمائة منهن رئيسات داخل هذه الأجهزة.

كما نلاحظ ضمن هذا العدد **49** منتخبة تنشط بجمعيات تنموية أو جمعيات نسائية في الآن نفسه. **11** منهن كرئيسات و**38** كعضوات.

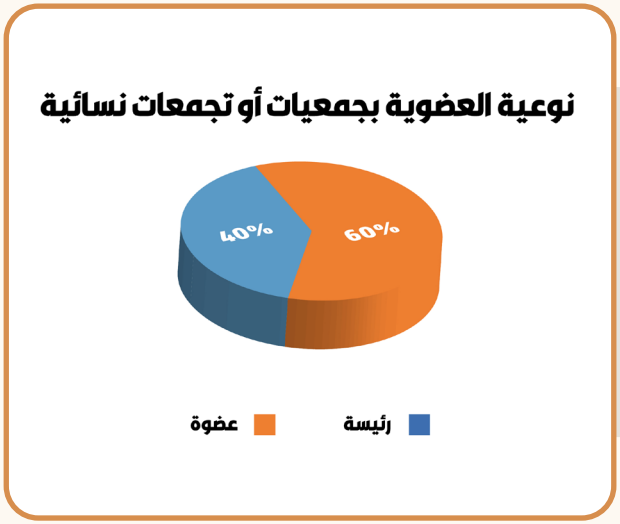

2,3 - التجربة السياسية والانتخابية

1,2,3 - أغلبية المنتخبات يدخلن غمار التدبير الجماعي لأول مرة

اعتمادا على المعطيات المحصلة، يتضح أن **64** بالمائة من المنتخبات المستجوبات يخضن تجربتهن الأولى في مجال التدبير الجماعي و**28** بالمائة تجربة ثانية. فقط **7** بالمائة من المستجوبات يخضن غمار تسيير الشأن الجماعي لأكثر من مرتين.

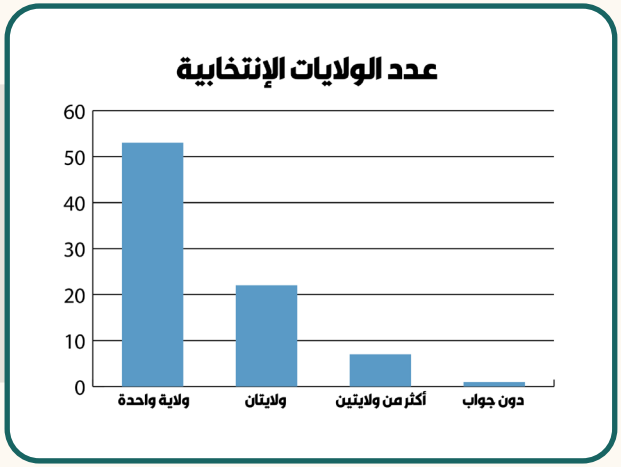

2,2,3. أغلب المنتخبات مبتدئات في العمل السياسي ولا يتوفرن على تجربة حزبية أو لهن تجربة محدودة

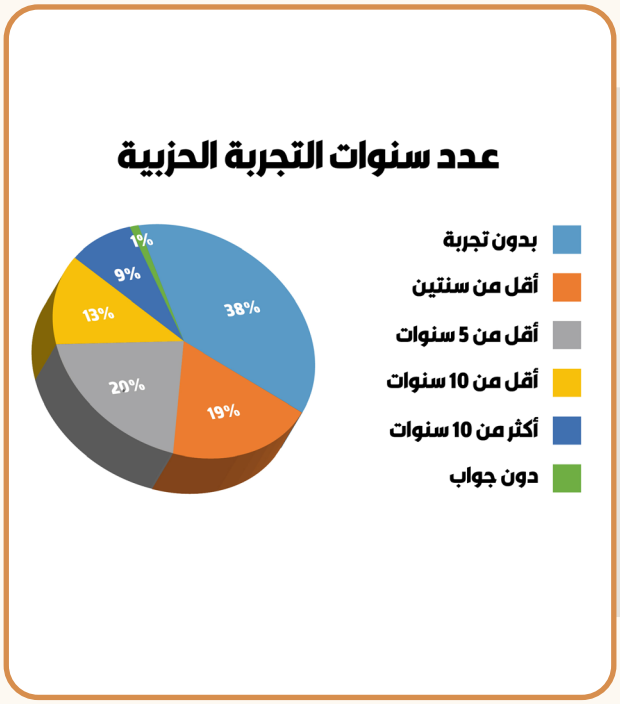

بناء على المعطيات المحصلة، يتضح أن منتخبات الجهة لا يتوفرن على تجربة كبيرة في العمل الحزبي. ف**38** بالمائة منهن يؤكدن على انهن لا يمتلكن أي تجربة. في حين **19** بالمائة لا تتعدى تجربتهن سنتين (مما يعني ان تجربتهن كانت مرتبطة بالدخول الى غمار الانتخابات الأخيرة)، كما نجد أن **20** بالمائة من المنتخبات المستجوبات لهن تجربة لا تتعدى الخمس سنوات.

مع ذلك، يجب التأكيد على وجود مجموعة صغيرة من المنتخبات مارسن العمل الحزبي لمدة تصل إلى عشر سنوات (**13** بالمائة) وأخرى تتعدى تجربتهن العشر سنوات (**9** بالمائة).

3,2,3 - منتخبات ينتمين إلى أطياف حزبية متنوعة

يتضح من تصريحات المنتخبات المستجوبات أنهن ينتمين إلى مختلف الأحزاب الممثلة على المستوى الجهوي، بنسب مختلفة. ونلاحظ ان الأغلبية تنتمي الى حزب التجمع الوطني للأحرار، مع نسب مختلفة للأحزاب الأخرى (الاتحاد الاشتراكي، الاستقلال، الأصالة والمعاصرة...) الشيء الذي يعكس الخريطة السياسية لجهة سوس ماسة.

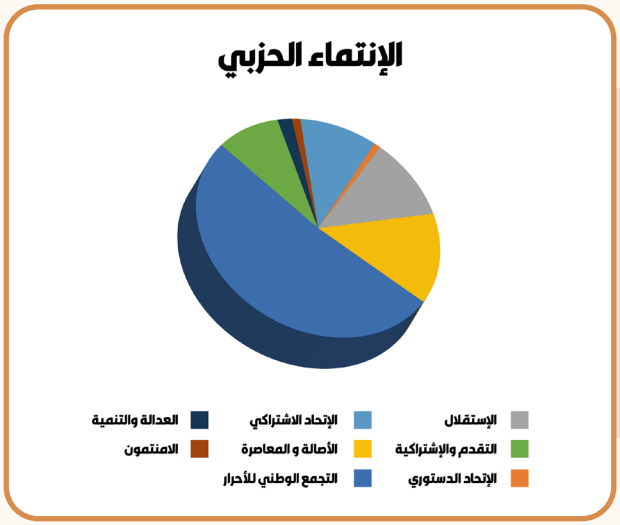

4,2,3 - تجربة سياسية مرتبطة بحزب واحد

من خلال المعطيات المحصلة، يتبين أن **11** بالمائة فقط من المنتخبات المستجوبات سبق أن انتمين إلى أحزاب أخرى. في حين أن الأغلبية الكبرى تخوض تجربتها الأولى في العمل السياسي.

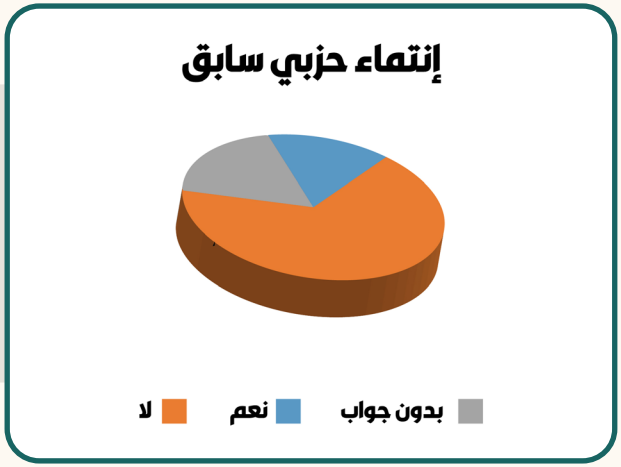

5,2,3 - آليات مختلفة لدخول معترك الانتخابات أهمها الاستقطاب

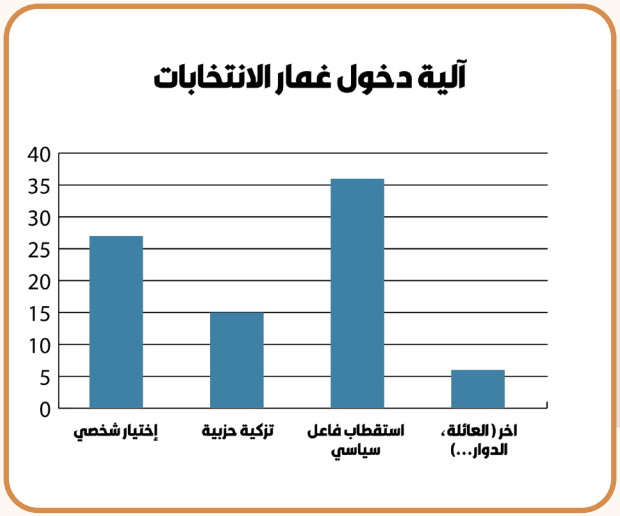

من خلال تحليل المعطيات، يتبين أن النسبة الكبرى من المنتخبات دخلن غمار الانتخابات عن طريق الاستقطاب من طرف فاعلين سياسيين (**43** بالمائة) أو كاختيار شخصي (**32** بالمائة). كما نجد نسبة صغيرة من المنتخبات دخلن غمار الانتخابات عن طريق تزكية الحزب ونسبة صغيرة جدا كنتيجة لاقتراح أحد أفراد العائلة أو ساكنة الدوار أو الحي.

6,2,3 - حضور عددي داخل الأجهزة (المكاتب الجماعية خاصة)

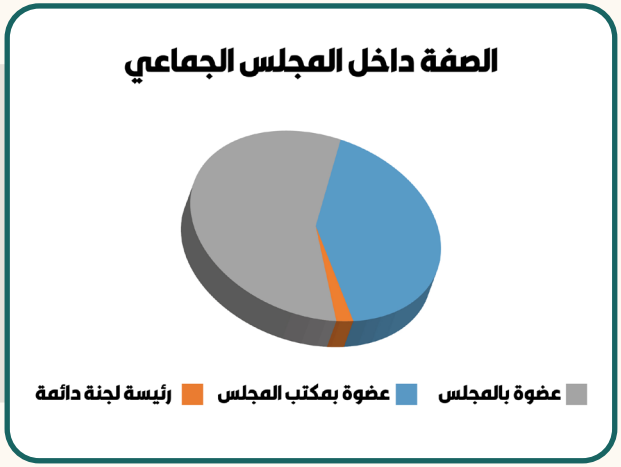

من خلال المعطيات المحصلة، يتضح أن أغلب المنتخبات لا يتحملن أي مسؤولية داخل المجالس الجماعية (**56** بالمائة). أما النسبة المتبقية، فهي تتوزع كالتالي: **42** بالمائة تتحمل مسؤوليات داخل مكاتب الجماعات (في الغالب كنائبات)، و**2** بالمائة يترأسن إحدى اللجن الدائمة.

7,2,3. نسبة حضور النساء داخل المجالس الجماعية تختلف من جماعة إلى أخرى

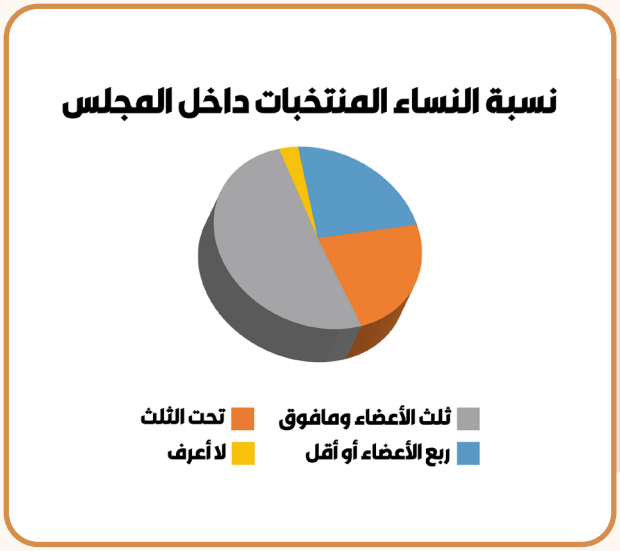

من خلال الرسم البياني، يتضح أن النسبة المهمة من التصريحات (**51** بالمائة) تتفق على أن الحضور العددي للنساء داخل المجالس التي ينتمين إليها يتجاوز الثلث. في حين أن نسبة **23** بالمائة منهن يؤكدن أن عدد المنتخبات داخل محلسهن لا يرقى إلى الثلث. وهناك نسبة أخرى (**23** بالمائة) من المنتخبات أكدن على أن عدد المنتخبات داخل المجالس التي ينتمين إليها لا يتعدى الربع.

8,2,3 - معظم المنتخبات يقضين أول ولاية في مسارهن السياسي (تجربة أولى في تدبير الشأن المحلي)

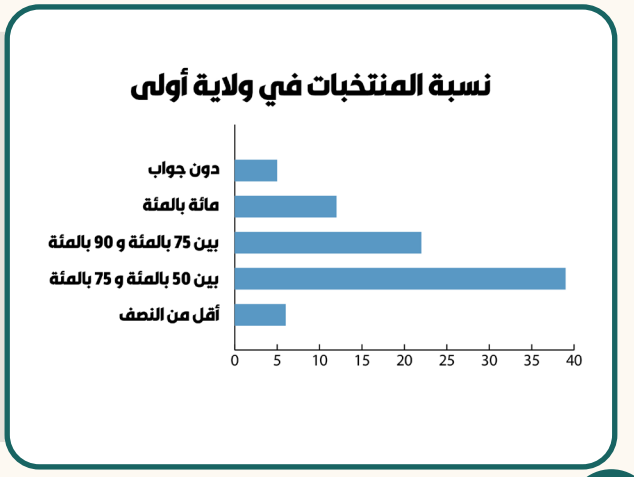

بناء على المعطيات المحصلة، يتضح أنه داخل الأغلبية العظمى للمجالس الجماعية، لا تشكل النساء اللواتي يتوفرن على تجربة سابقة في التدبير الجماعي إلا نسبة قليلة. **61** مستجوبة تؤكد أن أغلبية العضوات يعشن تجربتهن الأولى بنسب تتراوح ما بين **50** و**90** بالمائة. في حين أن **12** مستجوبة صرحن بأن كل المنتخبات (**100** بالمائة) يعشن ولايتهن الأولى.

3,3 - درجة المعرفة بالحياة الجماعية

يقتضي الهدف من معالجة هذا المحور تحديد درجة انخراط المنتخبات في الحياة الجماعية من خلال تحديد معرفتهن بالأدوار والصلاحيات المنوطة بالمجالس الجماعية.

1,3,3 - درجة المعرفة بالدورات العادية للمجلس

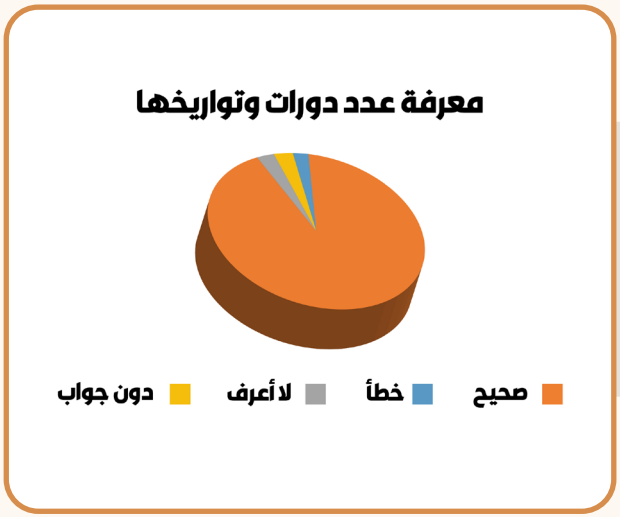

يتضح من خلال المبيان أن جل المنتخبات (**93%**) على دراية تامة بعدد الدورات العادية للمجلس الجماعي وتواريخ انعقادها. ومع ذلك يجب تسجيل أن بعض المنتخبات (**7%**) لا يعرفن هذه المعطيات المرتبطة بدورات المجلس.

2,3,3 - درجة المعرفة بالدورات الاستثنائية للمجلس

يمكننا الاستنباط من التصريحات المحصلة، أن نسبة كبيرة من المنتخبات على معرفة جيدة بالدورات الاستثنائية للمجلس. فهناك منهن من يتملك كل المعلومات حول هذه الدورات، وهناك أخريات يعرفن فقط عدد الدورات الاستثنائية التي تم عقدها بالجماعة (نسبة **80%**). كما يجب التشديد على ارتفاع نسبة المنتخبات اللواتي قدمن أجوبة خاطئة أو لم يقدمن أي جواب (**20%**).

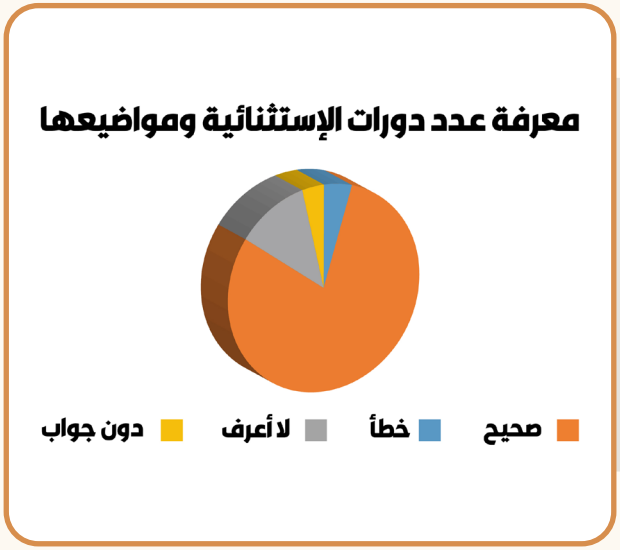

3,3,3 - معرفة صلاحيات مكتب المجلس الجماعي

فيما يخص المعرفة بصلاحيات مكتب المجلس، يتضح أن نسبة بسيطة (**30** منتخبة) تمكنن من إعطاء أجوبة كافية ومفصلة عن هذه الصلاحيات أو أجوبة صحيحة لكنها ناقصة أو غير مفصلة. بالمقابل، نجد نسبة كبيرة لم تجب بطريقة واضحة عن طبيعة هذه الصلاحيات أو أجابت بطريقة مختزلة (**46** في المجموع). أضف إلى ذلك نسبة ضعيفة، لكن يجب أخذها بعين الاعتبار، عبرت عن عدم معرفتها أو لم تقدم أي جواب أو قدمت جوابا خارج الإطار.

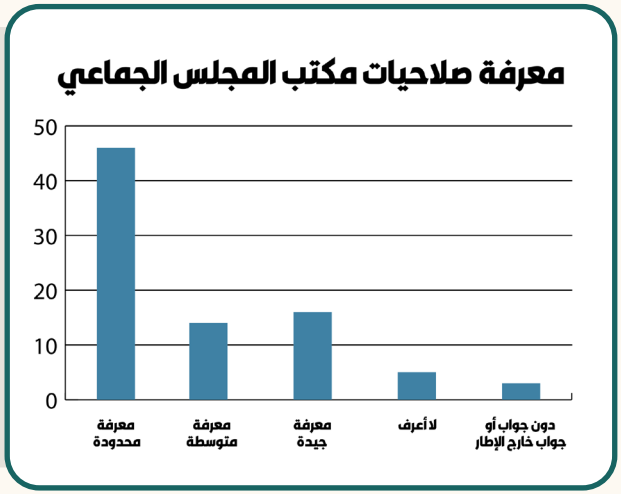

4,3,3 - درجة المعرفة بصلاحيات الرئيس

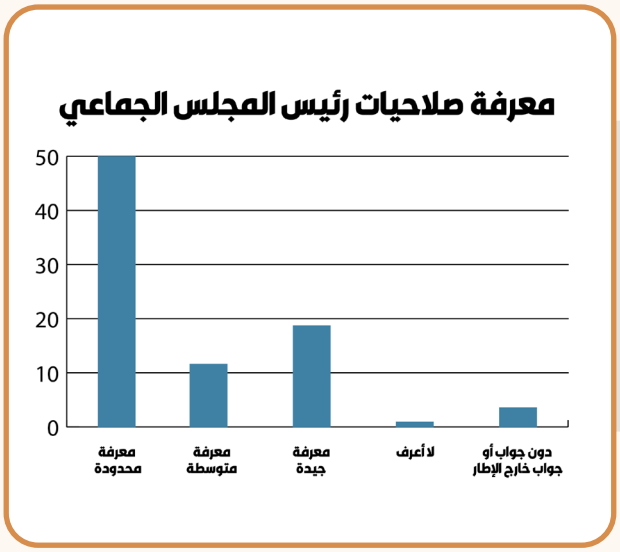

علاقة بمعرفة صلاحيات رئيس المجلس، تبقى النتائج نفسها تقريبا، رغم اختلاف النسب. وهكذا نجد ان النسبة الكبرى (**50** منتخبة) تبقى معرفتها بصلاحيات الرئيس جد محدودة. في حين أبانت **30** منتخبة عن معرفة جيدة أو متوسطة.

5,3,3 - درجة المعرفة باللجن الدائمة وأدوارها

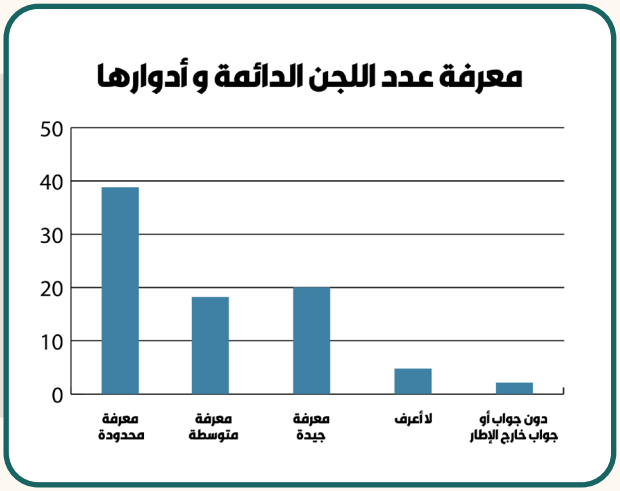

أما فيما يخص المعرفة باللجن الدائمة، تبين الأجوبة المحصلة أن **39** منتخبة لا يعرفن الكثير لا عن عددها داخل جماعتهم ولا عن أدوارها، مقابل **38** منهن على دراية إما جيدة أو متوسطة بهذا الموضوع.

6,3,3 - درجة المعرفة بمسلسل التخطيط

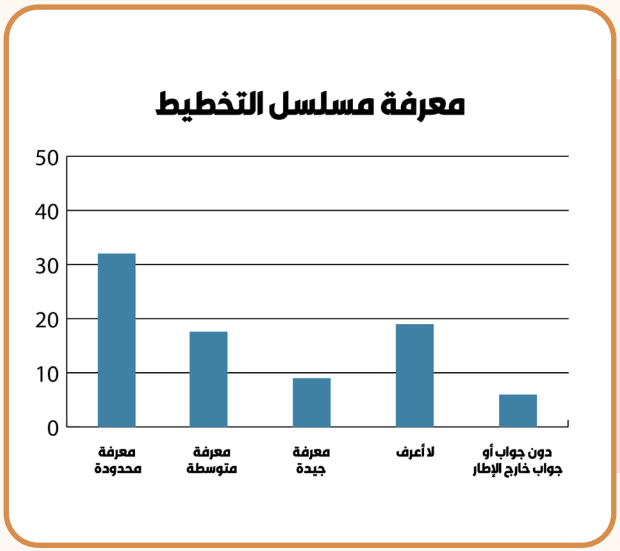

فيما يخص المعرفة بمسلسل التخطيط، باستثناء مجموعة صغيرة من المنتخبات اللواتي يعرفن جيدا أو نسبيا مسلسل التخطيط الجماعي بجميع مراحله (**27** منتخبة)، نجد أن ما يقارب النصف من المستجوبات تبقى درايتهن إما محدودة (**32**) أو منعدمة (**19**).

بالإضافة الى **6** منتخبات لم يقدمن أي جواب أو قدمن أجوبة خارج الإطار).

4,3 - تقييم مشاركة النساء المنتخبات في صناعة القرار الجماعي

يستهدف هذ المحور مساءلة تصورات ومواقف النساء المنتخبات حول مشاركتهن في التدبير الجماعي والأشكال التي تتخذها هذه المشاركة.

1,4,3 - توزيع مناصب المسؤولية

من خلال التصريحات التي تم تحصيلها، تتفق أغلب المنتخبات أن هناك حيف في توزيع مناصب المسؤولية داخل جماعاتهن. ف **74%** منهن غير راضيات على المواقع التي حصلت عليها النساء خلال عملية توزيع المسؤوليات. في المقابل لا نجد إلا خمس النساء المستجوبات من اتفقن على أن توزيع المناصب داخل جماعاتهن كان عادلا (**20%**). كما تجب الإشارة الي أن هناك مجموعة صغيرة مترددة (**6%**)، أكدت بأن توزيع مناصب المسؤولية تم بشكل عادل نسبيا.

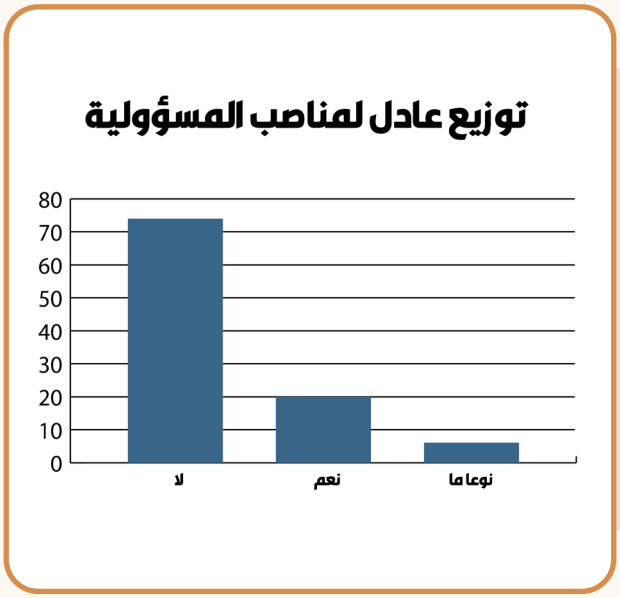

2,4,3 - أنماط المشاركة السياسية للمنتخبات في تدبير الشأن الجماعي

حسب آراء المستجوبات، يتضح أن النسبة الكبيرة (**81** تصريح) ترى أن مشاركة النساء المنتخبات تتجلى من خلال المساهمة في النقاشات والمداولات (**44** تصريح) أو من خلال عمليات التصويت على القرارات (**37** تصريح).

وتبقى نسبة قليلة من المستجوبات (**17** في المجموع) هي التي ترى بأن مشاركة المنتخبات تتجلى أيضا في صنع القرار الجماعي.

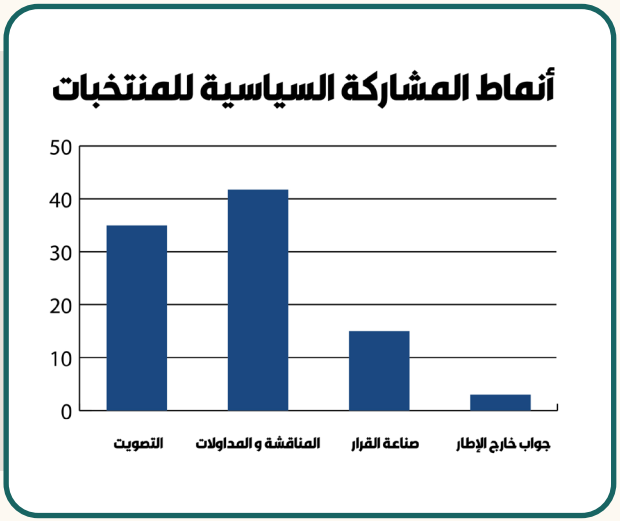

3,4,3 - المشاركة في تشكيل مجلس الجماعة

من خلال تصريحات المستجوبات، يتضح أن نسبة جد متوسطة من المنتخبات هي التي شاركت في تشكيل المجلس الجماعي (**29%**). في المقابل نجد نسبة **39%** من المنتخبات المستجوبات لم يساهمن في ذلك.

كما يجب التشديد على نسبة المنتخبات اللواتي لم يدلين بأي جواب، والتي بلغت **32%**.

4,4,3 - المشاركة من خلال تقديم المقترحات

تساهم النساء المنتخبات في تدبير الشأن الجماعي أيضا من خلال تقديم المقترحات. فحسب تصريحات المستجوبات، **53** من المنتخبات (**63%**) أقررن بأنهن قدمن مقترحات لمجالسهن و**27** منهن (**32%**) لم يقدمن أي مقترح.

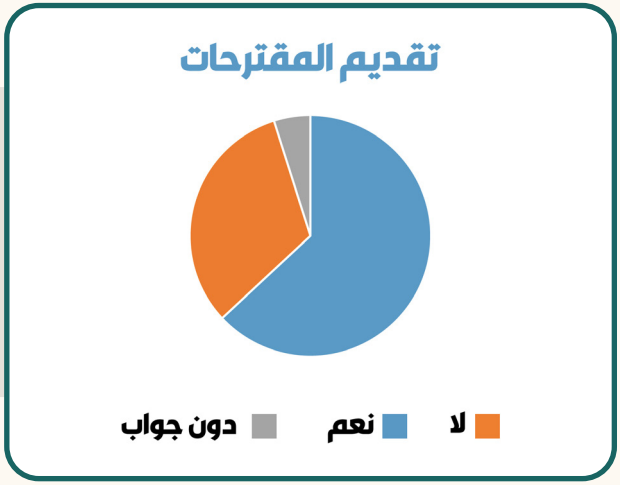

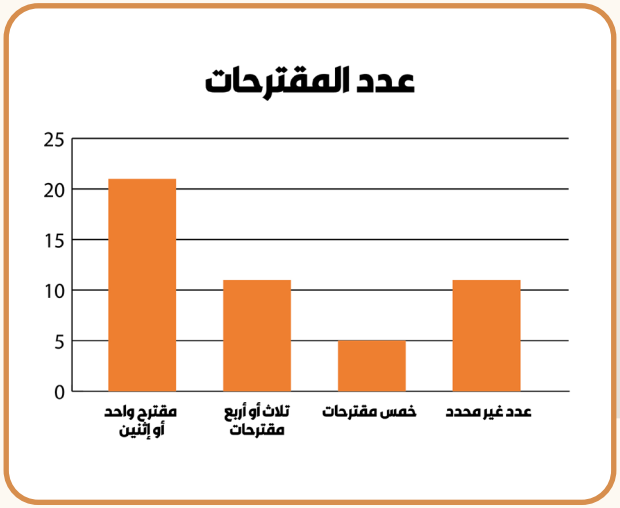

وعلاقة بعدد المقترحات المقدمة من طرف المجموعة الأولى (**53** مستجوبة)، نجد أن **42%** قدمن من مقترح الى مقترحين، و**23%** قدمن ما بين ثلاث وأربعة مقترحات، **12%** قدمن **5** مقترحات. كما توجد مجموعة لا بأس بها (**23%**) صرحت بأنها قدمت عددا غير محدد من المقترحات.

5,4,3 - وتيرة أخذ الكلمة للتعبير عن الآراء والمواقف

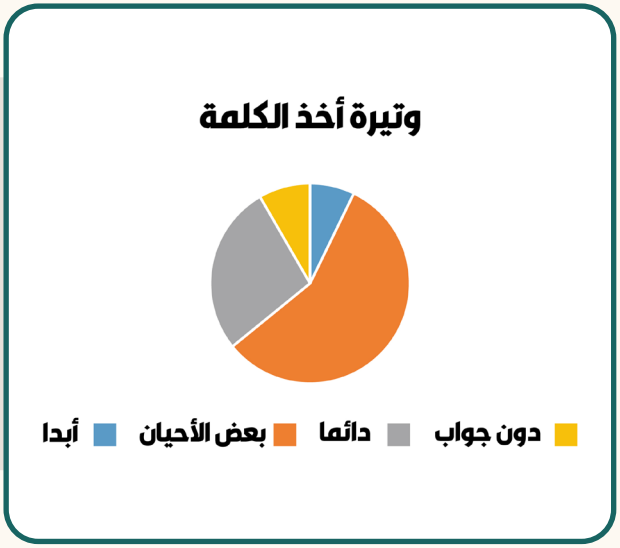

من خلال التصريحات المحصلة، يتضح أن **27%** فقط من المنتخبات يأخذن دائما الكلمة للتعبير عن آرائهن ومواقفهن. في حين تبقى نسبة كبيرة منهن (**57%**) لا يأخذن الكلمة إلا أحيانا للمساهمة في النقاشات. كما يجب تسجيل نسبة **7%** من المنتخبات التي صرحت بأنها لا تأخذ الكلمة أبدا للتعبير عن مواقفها.

4 تحليل معطيات الاستطلاع الميداني

تمكن المعطيات الميدانية التي تم تجميعها من خلال الاستجوابات والمجموعات البؤرية من وضع صورة واضحة عن واقع حال المرأة المنتخبة وواقع مشاركتها في تدبير الشأن العام المحلي. فقد مكنت هذه المعطيات من تأكيد أو نفي مجموعة من الفرضيات وتوفير خلاصات تساعدنا على تحليل وفهم هذا الواقع وتركيب صورة متكاملة عن مشاركة النساء المنتخبات في تدبير الجماعات بجهة سوس ماسة.

1,4 - واقع حال مشاركة النساء المنتخبات

1,1,4 - جيل جديد من المنتخبات المحليات بمواصفات سوسيواقتصادية وإمكانات ذاتية مهمة

توفر المعطيات المحصلة بشأن المحددات السوسيواقتصادية استنتاجات واضحة حول الصورة النموذجية للمرأة المنتخبة بالجهة. فالمنحى العام لنتائج الاستطلاع يوضح أن المنتخبة بالجهة تنتمي في الغالب الى شريحة عمرية تنحصر ما بين الثلاثين والخمسين سنة (النضج والتجربة)، متأصلة في السياق المحلي (تنحدرمن الجهة)، ومستقرة اجتماعيا (متزوجة وأم لطفلين أو ثلاث في الغالب). تلقت في الغالب التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي، بل والجامعي وبنسبة مهمة (أكثر من النصف)، ومندمجة في سوق الشغل كموظفة في القطاع العام أومستأجرة في القطاع الخاص أومزاولة لمهنة حرة. أضف الى ذلك، لاستكمال هذه الصورة، فهي نشطة داخل المجتمع المحلي، بحكم انخراطها في العمل المدني داخل جمعيات محلية تنموية أو تعاونيات أو جمعيات نسائية.

إن هذ التوصيف المستخلص من المعطيات الميدانية يؤكد أن منتخبات الجهة يمتلكن مجموعة من المكتسبات الذاتية التي تمهدهن لتدبير الشأن العمومي المحلي: النضج العمري والمستوى التعليمي والاندماج السوسيواقتصادي والكفاءات المرتبطة بمعرفة الواقع المحلي والروح القيادية.

هذا التوصيف يقدم مزايا أساسية للمشاركة السياسية بصفة عامة وللعمل الجماعي بصفة خاصة. فهو يؤسس لشخصية نشطة اجتماعيا واقتصاديا وذات خبرة اجتماعية، متأصلة في مجتمعها. كل هذه المواصفات هي مكتسبات قبلية يمكن استغلالها لتعزيز القدرة على المشاركة السياسية الفعالة وتيسير الانخراط الإيجابي في تدبير شؤون الجماعة.

وعليه، وفي إطار المفهوم الواسع للمشاركة السياسية والذي يربط نمو الوعي المواطناتي والثقافة السياسية بضرورة المساهمة في تدبير الشأن العمومي والانخراط في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة في ذلك، يمكننا القول أن النساء المنتخبات يمتلكن الرصيد / المزايا اللازم(ة) للمشاركة السياسية، باعتبار تأصلهن في السياق المحلي و الجهوي والذي يعطيهن المعرفة التامة بمشاكل المجالات الترابية التي يعيشون فيها والارتباط بهموم وحاجيات الساكنة وخاصة النساء، وباعتبار رصيدهن في العمل الجمعوي والتعاوني الذي يمكنهن من معرفة الفاعلين المجاليين والسياسات المحلية والحاجيات الاجتماعية للفئات التي اشتغلن معها.

إن المعطيات المحصلة من خلال الاستطلاع الميداني تتناسق فيما بينها لتعطينا صورة نموذجية إيجابية للنساء المنتخبات بجماعات الجهة. هذه الصورة التي تفند وتنفي الصورة الشائعة عادة عن المنتخبة الجماعية (ربة بيت، أمية، وضع سوسيومهني هش،...). وهذا ما يجعلنا نطرح الأسئلة التالية: هل نحن بصدد الحضور لجيل جديد من المنتخبات المحليات اللواتي يتوفرن على إمكانيات وقدرات تمكنهن من تسجيل حضور قوي في التدبير الجماعي؟ ألا يكرس الاستمرار في ترويج هذه الصورة الشائعة للمنتخبات المحليات رفضا لهذا الواقع الجديد ومحاولة لتبرير العراقيل التي توضع في طريقهن لإضعاف مشاركتهن الفعلية؟

من جهة أخرى، وبناء على ذلك، تطرح أسئلة أخرى بهذا الصدد: هل البيئة الحاضنة (المجتمع والأسرة والمؤسسة الجماعية) لهذا الجيل الجديد من المنتخبات تشجع هذه الشريحة من النساء على الانخراط الفعلي في تدبير الشأن المحلي؟ ألا يمكن ان يكون المحدد المرتبط بالمسؤولية الأسرية عائقا يثقل كاهلهن ويمنعهن من تأدية مهامهن؟ ألا يمكن أن يشكل الاندماج المهني عبئا إضافيا؟ ألا يمكن ان تشكل الكفاءة والتجربة سببا في توقف بعض المنتخبين الذكور منهن؟ الا يمكن أن تشكل الخلفية المدنية للمنتخبات ذريعة لتعطيل مسيرتهن داخل الجماعة والتضييق عليهن؟

2,1,4 - تجربة سياسية وانتخابية جد محدودة ... العذرية السياسية

بناء على المنحى العام لنتائج الاستطلاع الميداني، يمكن القول إن النساء المنتخبات ينتمين بنسب مختلفة الى مختلف الأحزاب التي شكلت الخريطة السياسية بالجهة غداة الانتخابات الأخيرة (الأحرار، الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، الأصالة والمعاصرة...). وتكمن أهمية هذا المعطى في كونه يمكن من مساءلة موقع / مكانة النساء داخل رؤية هذه الأحزاب (على الأقل) والأحزاب المغربية بصفة عامة للمساواة بين الرجال والنساء. فالمنتخبات المستجوبات يمثلن ثمانية أحزاب مختلفة المشارب والتي تهيمن حاليا على الساحة السياسية بحضورها في البرلمان بغرفتيه وفي مختلف المجالس الترابية.

من جهة أخرى، يؤكد المنحى العام لنتائج الاستطلاع أن المنتخبات لم يسبق لهن أن انخرطن في أحزاب أخرى وأنهن يدخلن لغمار الانتخابات والتدبير الجماعي لأول مرة في حياتهن. وتوضح هذه النتيجة بأن المنتخبات بالجهة لا زلن في بداية مسارهن السياسي، ولا يمتلكن أي تجربة سياسية أو خبرة في العمل الجماعي. بالرغم من أهمية التجربة في مجال العمل السياسي والمشاركة في تدبير الشأن العمومي، وبالرغم من كونها ميزة أساسية لضمان نجاح المنتخبات في مهامهن التمثيلية، تطرح الثقافة الحزبية مجموعة من الأسئلة بهذا الصدد. فالأحزاب، عوض أن تعمل على إعداد نخب سياسية نسائية محلية جاهزة، ومتمكنة من العمل السياسي وقواعد التدبير الجماعي، تعتمد على استقطاب نخب نسائية تتمتع بشعبية في المجتمع المحلي أو تنتمي إلى المجتمع المدني. ويعكس هذا الوضع الواقع الحزبي الذي يتميز بعدم التأصل في المجتمعات المحلية، مما يضطر الأحزاب للجوء إلى التوظيف السياسي لنخب شعبية أو جمعوية قادرة على ربح رهان الانتخابات.

إن تواجد نسب كبيرة من المنتخبات تخوض أولى تجاربها في تدبير الجماعات ليس صدفة، بل يعكس ثقافة ذكورية تهيمن على التنظيمات الحزبية. هذه الثقافة تترجم رؤية الأحزاب لمكانة المرأة في العمل السياسي والتي تنبني على توظيف النساء لتأثيث المشهد السياسي، وليس للعب أدوار سياسية معينة ثقافة ذكورية تجعل من العذرية السياسية معيارا لمنح التزكية لدخول غمار الانتخابات.

3,1,4 - عائق محدودية المعرفة بالحياة الجماعية

من خلال معالجة المعطيات المحصلة حول درجة المعرفة بضوابط الحياة الجماعية، يمكن أن نوزع عموما المنتخبات إلى ثلاث مجموعات:

مجموعة تتوفر على رصيد معرفي مهم أو لا بأس به يمكنها من الانخراط في العمل الجماعي، وهي مجموعة صغيرة لا تتجاوز في أحسن الأحوال ثلث المنتخبات المستجوبات؛

مجموعة ذات رصيد معرفي محدود، وهي مجموعة تبقى نسبيا كبيرة العدد إذ تصل، علاقة ببعض الأسئلة، الى أكثر من نصف ا لمنتخبا ت ؛

مجموعة لا تمتلك أي معرفة بأساسيات العمل الجماعي. وهي مجموعة صغيرة تعبر عن ذلك صراحة أو عبر أجوبة خاطئة أو خارج السياق.

إذن، فالمنحى العام للنتائج المحصلة بهذا الصدد تبين أن النساء المنتخبات لا يمتلكن في غالب الحالات معرفة كافية بشؤون تدبير الجماعة. فرغم بساطة الأسئلة التي تم طرحها خلال الاستجوابات، ورغم الفترة التي قضتها المستجوبات لحد الآن في تدبير الشأن الجماعي، تبقى درجة المعرفة جد محدودة. فباستثناء عدد الدورات وتواريخ عقدها، لا تتوفر النساء على المعارف الأساسية واللازمة والكافية لممارسة مهامهن (صلاحيات المجلس الجماعي، صلاحية الرئيس، مسلسل التخطيط،...).

إن ضعف الرصيد المعرفي المتعلق بالأبجديات الأساسية لتدبير الحياة الجماعية، بعد سنتين تقريبا من الممارسة، إن دل على شيء فهو يدل على غياب المؤسسة المعنية الأولى (الحزب) عن مسلسل تأطير ومواكبة النساء المنتخبات. وهنا يجب التشديد على أن الأحزاب لا تكتفي فقط بترشيح نساء لا علاقة لهن بالعمل السياسي، ولكن أكثر من ذلك فهي لا تقوم بأي دور في إعدادهن لممارسة مهامهن التمثيلية وللمشاركة بشكل فاعل في تدبير الشأن الجماعي.

من جهة ثانية، نجد أن المؤسسة الجماعية لا تلعب هي الأخرى أي دور في تأطير ومواكبة هؤلاء المنتخبات. بل على العكس من ذلك، فهي تنتج بعض الممارسات التي تنم على إقصاء ممنهج ضد النساء المنتخبات من كل المسارات التعلمية (المشاركة في التظاهرات والندوات والتداريب) والمسارات التدبيرية (تشكيل المجالس، التخطيط الجماعي...). كما تشكل العراقيل التي تعترض هؤلاء المنتخبات في مجال الولوج إلى المعلومات الجماعية (من قبيل برنامج عمل الجماعة،

القانـون الداخلـي، الميزانيـة...) دليـلا آخـر علـى عـدم تحمـل الجماعـة مسـؤوليتها فـي تأطيـر المنتخبـات، ممـا يجعلهـا مؤسسـة غيـر دامجـة وغيـر تعلميـة.

4,1,4 - عائق المشاركة في صناعة القرار الجماعي

بينـت المعطيـات المحصلـة أن النسـاء المنتخبـات لا يتمتعـن بحضـور قـوي داخـل المجالـس الجماعيـة. فقـد أكـدن بالأغلبيـة أن توزيـع مناصـب المسـؤولية داخـل الجماعـات لا يتـم بطريقـة عادلـة وأن أغلـب مناصـب القـرار يسـتولي عليهـا الرجـال. تأتـي باقـي التصريحـات لتؤكـد أن مسـاهمتهن تبقـى باهتـة وغيـر وازنـة. وتتجلـى هـذه الوضعيـة بطريقـة بينـة مـن خـلال:

- ضعـف نسـبة المسـاهمة فـي صناعـة القـرار الجماعـي، إذ تنحصـر مشـاركتهن فقـط فـي التصويـت والمسـاهمة فـي النقاشـات والمـداولات.
- ضعف نسبة المشاركة في تشكيل مكاتب مجالسهن.
- ضعف نسبة أخذ الكلمة للتعبير عن آرائهن ومواقفهـن، رغـم أهميـة نسـبة التدخـلات لتقديـم مقترحـات.

إن ضعـف المشـاركة فـي اتخـاذ القـرار الجماعـي وفـي تدبيـر شـؤون الجماعـة هـو نتيجـة للعوامـل التـي تـم ذكرهـا سـابقا، والتـي تتجلـى فـي ضعـف / غيـاب التجربـة السياسـية وبالتالـي محدوديـة المعرفـة بدواليـب اتخـاذ القـرار داخـل الجماعـة وبضوابـط التدبيـر الجماعـي. هـذه العوامـل التـي تتفاقـم تجلياتهـا فـي غيـاب أي دور للأحـزاب وللمؤسسـة الجماعيـة لمواكبـة وتأطيـر المنتخبـات مـن خـلال علـى الأقـل توفيـر نفـس الفـرص التـي يتمتـع بهـا المنتخبـون الرجـال.

إن هـذا الوضـع يجعـل مـن المنتخبـات أداة لتأثيـث المشـهد الجماعـي وللتوظيـف مـن أجـل إضفـاء الشـرعية علـى القـرارات التـي تؤخـذ خـارج الدواليـب الرسـمية لاتخـاذ القـرار.

2,4 - أسباب ضعف مشاركة النساء المنتخبات

4,1,4 - عائق المشاركة في صناعة القرار الجماعي

مـن خـلال تصريحـات المنتخبـات المسـتجوبات (**43** تصريـح)، تشـكل هيمنـة الثقافـة الذكوريـة أحـد الاسـباب الرئيسـية التـي تحـد مـن المشـاركة السياسـية للمنتخبـات.

فبالرغـم مـن اقتحـام النسـاء للفضـاء العمومـي، تواجـه المنتخبـات عراقيـل عديـدة بسـبب هيمنـة الثقافـة الذكوريـة علـى مظاهـر الحيـاة اليوميـة للمجتمـع والأسـرة والمؤسسـة الجماعيـة. فالمجتمـع لا زال رافضـا لولـوج النسـاء للحيـاة السياسـية ولمشـاركتهن فـي تدبيـر الشـأن

العام، بحكم التقسيم التقليدي للأدوار والمسؤوليات.
وتترسخ هذه الثقافة الذكورية حول مشاركة النساء في تدبير الشأن العمومي من خلال الصور النمطية المتداولة حول عدم قدرتها على اتخاذ القرار، وحول قدسية دورها في رعاية الأسرة وفي تنشئة الأطفال.
وتتجلى هذه الهيمنة للثقافة الذكورية من خلال الممارسات والمواقف التي يتخذها المنتخبون الرجال من خلال التعامل التمييزي ضد النساء لثنيهم عن التموقع داخل الجماعة. وقد يتخذ هذا التعامل التمييزي أشكالا متعددة، تبتدئ بالاحتضان والوصاية، وتمر عبر استصغار الرأي، لتصل في بعض الأحيان إلى التعنيف النفسي.
كما تتجلى هذه الهيمنة داخل الأسرة حيث يصبح لأفراد العائلة الرجال (الزوج او الأخ....) الحق في ثني النساء عن القيام بواجباتهن التمثيلية والضغط عليهن بحكم المسؤوليات المنزلية والعائلية. وقد تصل هذه الهيمنة الى حد فرض الوصاية في حالة علاقة القرابة مع أحد المنتخبين الذكور (زوج، عم، خال، أب) ليصبح دور المنتخبة هو الحضور في الدورات فقط للتصويت وفق توجه هذا المنتخب.

2,2,4 - الأمية السياسية وضعف التجربة الحزبية

تعتبر الأمية السياسية، حسب تصريحات المنتخبات (**30** تصريح) سببا أساسيا في ضعف المشاركة السياسية للنساء المنتخبات. ويرتبط هذا السبب بضعف التجربة الحزبية. فكما تبين من خلال تحليل التجربة الحزبية، فأغلب المنتخبات يدخلن غمار التدبير الجماعي دون سابق تجربة سياسية. وهكذا تجد المنتخبات أنفسهن غير مسلحات للتموقع داخل اللعبة السياسية وللتأسيس لمشاركة فعالة داخل الجماعة (**18** تصريح).

وتتجلى هذه الأمية السياسية في محدودية المعرفة بمجالات التدبير الجماعي. وقد تبين من خلال المعطيات المبينة أعلاه أن النساء المنتخبات لا يعرفن أساسيات التدبير الجماعي. وتشكل هذه الوضعية عائقا كبيرا يحد من مشاركة فعلية للمنتخبات في صنع القرار الجماعي.

3,2,4 - الفقر والهشاشة الاقتصادية

يشكل فقر وهشاشة النساء أحد الاسباب التي جاء ذكرها والتي تحد من مشاركة المنتخبات في تدبير الشأن الجماعي. فحسب تصريحات بعض المنتخبات (**10** تصريحات)، يتبين ان هناك فئة من المنتخبات لا تتمكن من المشاركة الفاعلة والقيام بدورها بسبب الفقر والهشاشة.

ويهم هذا العامل فئة النساء التي لا تتوفر على عمل أو العاملات في القطاع غير المهيكل أو في المهن الحرة أو المشتغلات في بعض القطاعات الهشة (العاملات الفلاحيات). هذه الفئة التي لا تسمح لها إمكاناتها المادية بتحمل المصاريف لضمان الحضور الدائم في الاجتماعات والتظاهرات والدورات (مصاريف التنقل من الدوار الى مقر الجماعة، مصاريف حضانة الأطفال في حالة إعالة أطفال صغار ...). وهكذا تحرم هذه الفئة من فرصة المشاركة في تدبير الشأن الجماعي بسبب هشاشتها وعدم استقلاليتها الاقتصادية.

4,2,4 - الأعباء المنزلية والعائلية والالتزامات المهنية

حسب مجموعة من التصريحات (**18**)، تشكل الأدوار الاجتماعية المنوطة بالنساء سببا مهما في ضعف المشاركة السياسية للنساء المنتخبات. فقد تم التأكيد على أن الأعباء المنزلية والعائلية بالإضافة إلى الالتزامات المهنية تحد هي الأخرى من قدرتهن على المشاركة في تدبير الشأن الجماعي. فالالتزامات العائلية (رعاية الأسرة وتربية الأطفال خاصة)، والالتزامات المهنية في حال عمل المرأة المنتخبة لا يسمح لمجموعة من المنتخبات بتوفير الوقت الكافي لممارسة كامل مهامها والمشاركة في كل الأنشطة الجماعية، بما فيها الانشطة التي يمكن ان يكون لها أثر على تطوير قدراتها (تمثيل الجماعة، التداريب، التخطيط الجماعي...).

من جهة أخرى، تستعمل أحيانا هذه الاكراهات كذريعة لإقصاء بعض المنتخبات من المشاركة في بعض أنشطة الجماعة.

5,2,4 - التوظيف السياسي للنساء المنتخبات

يشكل التوظيف السياسي أحد الأسباب التي تحد من المشاركة الفعالة للمنتخبات. فحسب التصريحات المحصلة (٩)، يتم اختيار النساء ليس لكفاءاتهن أو بحكم قربهن من النساء ومعرفتهن بقضاياهن، ولكن لقدرتهن على تعبئة أصوات النساء الناخبات وعلى لعب أدوار محدودة داخل المجلس الجماعي (تزكية القرارات، من خلال المساهمة في التصويت).

وانطلاقا من ذلك، تصبح النساء أداة في يد الأغلبية والمعارضة على السواء لتزكية اللعبة السياسية داخل الجماعة. هذه اللعبة التي لا تخضع لقواعد الديمقراطية والشفافية. وكانعكاس لهذا الوضع، يصبح الهدف من حضورهن، خاصة اللواتي لا يتوفرن على معرفة بقواعد التدبير الجماعي، هو تأثيث المشهد السياسي داخل الجماعة بوجوه نسائية لتطبيق المستلزمات القانونية (الكوطا) ولتدبير اللعبة السياسية.

ونتيجة لذلك، تخضع المنتخبات لمجموعة من الممارسات غير الديمقراطية، والتي تستهدف استبعادها من صنع القرار والمشاركة الفاعلة في التدبير: عقد اجتماعات غير رسمية في أماكن وخلال أوقات غير ملائمة (كمحطات الاستراحة أو المقاهي خارج أوقات العمل) وحجب المعلومات والضغط لمساندة القرارات. وقد تصل هذه الممارسات إلى حد اللجوء الى شتى الضغوطات (استعمال العنف اللفظي والتهديد والتشهير) في حال التمرد على هذه القواعد أو معارضة التوجه العام. ويتم بهذا الصدد استغلال الهشاشة النفسية للنساء المنتخبات بحكم التوجه الذكوري للمجتمع المحلي لإخضاعهن للقواعد المتوافق عليها.

من خلال هذا الوضع، نفهم جليا السبب وراء اختيار نساء لا يمتلكن التجربة السياسية ومن خارج الأحزاب. فالثقافة السياسية السائدة تعطي الاولوية لنساء يسهل دمجهن في اللعبة السياسية وتطويعهن وتوظيفهن لخدمة الأجندات الشخصية او الحزبية.

3,2,4 - الفقر والهشاشة الاقتصادية

يتضح من خلال التصريحات، أن أغلب النساء واعيات كل الوعي بالعوائق التي يواجهنها بسبب ضعف قدراتهن. وبهذا الصدد، ومن خلال **76** تصريح يرتبط بهذا الموضوع، تميز النساء المنتخبات بين نوعين من القدرات:

القدرات المتعلقة بالكفاءات التدبيرية وهي المرتبطة بضعف الخبرة السياسية والمعرفة بقواعد وأدوات تدبير الشأن الجماعي. وهي نتيجة لغياب المعرفة والتجربة السياسية والتدبيرية.

القدرات الذاتية وهي تلك المرتبطة بنضج شخصيتهن ونفسيتهن لمواجهة الوضعيات المعقدة وتبني المواقف والتعبير عنها. وهي نتيجة لنشأتهن في مجتمع ذكوري يؤطر صورة النساء بمجموعة من التمثلات والصور النمطية.

إن مشاركة المنتخبات في تدبير الشأن الجماعي بطريقة فعلية وفعالة يرتبط بتملك معارف دقيقة واكتساب مهارات وكفاءات مهنية تجعلهن قادرات على فهم منطق تدبير المؤسسة الجماعية من جهة وعلى اقتراح حلول / بدائل سياسية وتقنية لتنمية الجماعة وللاستجابة للحاجيات الاجتماعية للساكنة رجالا ونساء. وارتباطا بذلك، تجد المنتخبات أنفسهن عاجزات عن الفعل بسبب عدم الالمام بالقوانين والمساطر وجهل المقاربات والأدوات الخاصة بالتدبير والتنمية (التخطيط، الميزانية، تدبير المشاريع، التواصل الاجتماعي، التواصل المؤسساتي، حل المشاكل، حل النزاعات، الترافع...). ومما يزيد في حدة هذا الوضع هو الصعوبة في الولوج الى المعلومات

بسبب تعقيد المساطر، وفي غالب الاحيان بسبب عدم استعداد الفاعلين داخل الجماعة (بما فيهم الموظفون) للتعاون ورغبتهم في إقصائهن من المشاركة.
من جهة ثانية، ترتبط مشاركة المنتخبة داخل مؤسسة ذكورية بامتياز كالمؤسسة الجماعية بقوة شخصيتها وقدرتها على رفع التحديات المرتبطة بسيادة الثقافة الذكورية. وفي هذا الإطار، تجد المنتخبة نفسها في مواجهة نظرتها إلى نفسها ونظرة المنتخبين الرجال إليها، وهي نظرة مؤطرة اجتماعيا بمجموعة من التمثلات والصور النمطية التي تصبح في غالب الحالات سببا في التمييز الذاتي (التمييز الذي تمارسه النساء ضد أنفسهن) وفي تبني مواقف المهادنة والخضوع والتبعية. وهذا ما عبر عنه في مجموعة من التصريحات بضعف الشخصية والخجل وحب العزلة والانطواء والخوف وعدم تقدير الذات. فالنساء المنتخبات لا يمتلكن الأدوات لسبر أغوار نفسيتهن والبحث عن تاكتيكات لتجاوز هذه الحالات النفسية وفرض شخصيتهن داخل المجموعة. كما أنهن لا يمتلكن الأدوات والتقنيات للتواصل الفعال وللتعبير عن مواقفهن وللإقناع. كل هذا يجعل من السهل إقصاءهن من المشاركة السياسية ومن المساهمة في تدبير الشأن الجماعي.
فأمام محدودية القدرات الذاتية والكفاءة في مجال التدبير الجماعي تبقى المنتخبات موضوعا للتهميش من مسلسل صنع القرار وللتوظيف من أجل خدمة اللعبة السياسية داخل الجماعة، وأحيانا الأهداف الشخصية لبعض المنتخبين.

3,4 - الحلول المقترحة للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء المنتخبات

1,3,4 - تنمية القدرات

حسب عدد كبير من التصريحات (**63** تصريح)، يعتبر تعزيز وتطوير القدرات المدخل الرئيسي للنهوض بالمشاركة السياسية للمنتخبات داخل المجالس الجماعية. مما يؤكد الوعي الكبير للنساء بالعراقيل الناتجة عن ضعف قدراتهن الذاتية وكفاءاتهن المهنية في مجال التدبير الجماعي. ولكنه يؤكد من جهة أخرى مظهرا من مظاهر التمييز الذاتي، الناتج عن استبطان لصور نمطية، تربط ضعف المشاركة بضعف الشخصية، ترتكز عليها الثقافة الذكورية لتبرير الممارسات التمييزية ضد المنتخبات، بذريعة أحكام قيمية (الخوف، الخجل، ...) وتحويلهن إلى موضوع الإشكاليات المطروحة.
وفي هذا الإطار، تم التأكيد على ضرورة تدريب النساء على تجاوز أنفسهن ورفع قدرتهن على التأثير والاقناع وفرض أنفسهن في الوسط الذكوري، وذلك من خلال اكتساب أدوات وتقنيات لدعم الثقة وتقدير الذات وللتواصل الفعال وللإقناع والتأثير.
من جهة أخرى، أكدت المنتخبات على ضرورة اكتساب مهارات وكفاءات في مجال التدبير

الجماعي (قانونية ومسطرية وتقنية) وفي مجال الولوج الى المعلومات. فالتمكن من هذه المهارات سيمكنهن من فهم وتحليل الاشكاليات التي تتم مناقشتها ومن اقتراح بدائل وحلول تعزز مشاركتهن في التدبير وصنع القرارات الجماعية.

2,3,4 - التمكين السياسي والتأطير الحزبي

يعتبر تأطير الأحزاب للنساء ومواكبتهن في مسارهن السياسي والجماعي، في رأي العديد من المنتخبات (**37** تصريح)، مدخلا مهما للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء ولتعزيز مساهمتهن في تدبير الشأن العام. فإذ كان هذا التصور يعكس وعيا كبيرا بدور الأحزاب في تقوية مكانة النساء في العمل الجماعاتي، فإنه يترجم من جهة أخرى خيبة الامل التي تختلج نفوس مجموعة من المنتخبات، لكونهن يشعرن بأنهن أصبحن رهينات وسط لعبة سياسية لا يعرفن خلفياتها. فبذريعة "منطق الحزب أكبر من المنطق" و"مصالح الحزب"، تتخلى الاحزاب عن نسائها، بل اكثر من ذلك، لا تمدها حتى بأقل الامكانيات لتحقيق رؤيتها وأهدافها ولتمكينها من لعب الأدوار المنوطة بها لخدمة الفئات المجتمعية التي تمثلها.

لذلك، يصبح دور الاحزاب مهما، قبل الانتخابات، في إعداد نخب نسائية واعية برهانات العمل السياسي وعلى إلمام بأدوارها في تدبير الشأن العموم، ومتمكنات من قواعد العمل الجماعاتي وقادرات على الانخراط الفعال في تنمية الجماعات.

من أجل ذلك يجب على الأحزاب أن تتوفر على برامج للتمكين السياسي تهدف إلى تمكين النساء العضوات من أبجديات العمل السياسي ومبادئ التدبير الجماعي وتقنيات التواصل والإقناع والتأثير.

3,3,4. محاربة الثقافة الذكورية داخل المجتمع والأسرة

تعتبر التعبئة الاجتماعية من أجل محاربة الثقافة الذكورية داخل المجتمع، في رأي مجموعة من المنتخبات (**26** تصريح)، أحد الحلول الممكنة التي تسمح بتجاوز التفاوتات بين النساء والرجال المسجلة في مجال المشاركة السياسية. ويقتضي هذا الحل العمل على التأثير في الثقافة المجتمعية ذات الطابع الذكوري من خلال التحسيس على ثقافة المساواة وقبول حضور النساء في الفضاءات العمومية ومشاركتهن في تدبير الشأن العمومي.

ولكون هذه العراقيل تبتدئ من الأسرة (مواقف وسلوكيات الذكور أعضاء الاسرة: الأب، الأخ، الزوج) وفي أحيان كثيرة النساء أيضا (نقل وترسيخ الصور النمطية)، تؤكد مجموعة من المنتخبات على ضرورة استهداف الأسرة وباقي فئات المجتمع بعمليات للتواصل الاجتماعي من أجل تحقيق التغيير المنشود في مجال المساواة. وبهذا

الصدد، شددت المنتخبات أيضا على ضرورة استهداف الفاعلين في المجال التعليمي والتربوي لترسيخ مبادئ المساواة في المجتمع.

4,3,4 - التمكين الاقتصادي

ايمانا منهن بأهمية الاستقلالية المالية للمرأة في تطوير قدراتها الذاتية والاعتراف بمكانتها داخل المجتمع، أكدت مجموعة من المنتخبات (**21** تصريح) على ضرورة التمكين الاقتصادي للنساء من أجل النهوض بمشاركتهن السياسية.

فكما سبق الذكر أعلاه، تشكل الهشاشة والتبعية الاقتصادية للرجال أحد العراقيل الهامة التي تحد من مشاركة النساء بشكل فعال، لكون هذه المشاركة تتطلب التوفر على موارد مالية للقيام بمهامهن (مصاريف التنقل مثلا)، أو للتخفيف من الأعباء المنزلية (حضانة الاطفال، رعاية الاسرة في حالة الغياب).

وهكذا، يشكل التمكين الاقتصادي للنساء المنتخبات مدخلا أساسيا لضمان استقلاليتهن السياسية (عدم الارتهان بقرارات الرئيس لتوفير وسيلة نقل او توفير بعض الموارد اللازمة للقيام بمهامهن) ولضمان حضورهن الدائم في كل الاستحقاقات الجماعية والاستفادة على قدم المساواة مع المنتخبين الرجال من الانشطة المرتبطة بتمثيل الجماعة (السفريات والتداريب...)، وذلك بالتخفيف من الأعباء المنزلية.

5,3,4 - خلق بيئة مواتية داخل الجماعة

كما تبين أعلاه، ينبني التدبير الجماعي في علاقته بالحضور النسائي على التوظيف السياسي للمنتخبات وعلى سلوكيات وممارسات تستهدف خدمة الاجندات الحزبية أو الشخصية، وذلك عبر حصر حضورهن في أدوار محدودة (تزكية القرارات وتلميع صورة الجماعة) أو استبعادهن من اتخاذ القرارات، عن طريق حجب المعلومات أو اللجوء الى التواصل غير الرسمي أو ممارسة الضغوط أو التعنيف. وهكذا، يتضح أن المؤسسة الجماعية لا توفر بيئة ملائمة لتحفيز النساء على المشاركة الفعالة.

انطلاقا من ذلك، تتجه آراء مجموعة من المنتخبات (**11** تصريح) للتأكيد على ضرورة تحسين هذه البيئة وجعلها حاضنة ودامجة للنساء، من خلال تحسيس المنتخبين على واجهتين: الواجهة الاولى تخص رهانات النهوض بالمساواة بين الجنسين وعلاقة ذلك بالتنمية الترابية، والواجهة الثانية تخص أهمية ورهانات المشاركة السياسية للنساء وآليات تحفيز هذه المشاركة واستثمارها وتفعيلها.

من جهة أخرى، يرتبط تحسين البيئة الحاضنة للمنتخبات داخل الجماعة بتحسيس المنتخبات أنفسهن على الآليات القانونية الضامنة لحقوقهن كمنتخبات وعلى أشكال التصدي للممارسات السياسية الذكورية التي تستهدف استبعادهن وحرمانهن من

حقوقهن، وكذلك على خلق آليات للتنسيق والتشاور حول وضعهن ولرصد مظاهر التمييز ضدهن داخل الجماعة ولتبادل التجارب.

6,3,4 - إصلاحات قانونية

رغم ضعف نسبة تردد الحلول المرتبطة بالإصلاحات القانونية (8 تصريحات)، تبقى هذه الاخيرة مدخلا أساسيا لمأسسة النهوض بالمشاركة السياسية للمنتخبات. وقد يشكل إدخال بعض النصوص القانونية في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ركيزة مهمة لتفعيل المشاركة السياسية للمنتخبات.
وفي هذا الإطار، اقترحت مجموعة من المنتخبات مراجعة الكوطا إلى النصف (المساواة العددية تؤدي الى تجويد المشاركة)، وتضمين القوانين التنظيمية نصوصا تفرض إدماج مقاربة النوع في التنظيم الجماعي وتعزيز الحضور في مجموع الأجهزة التقريرية عبر كوطا خاصة وخلق مجالس النوع داخل الجماعات (تتشكل من منتخبين ومنتخبات وبعض الفاعلين السياسيين) تختص بالبحث عن حلول لكل المشاكل المرتبطة بالمشاركة السياسية للمنتخبات لتفعيل مشاركة المنتخبات في مسلسل اتخاذ القرار ولضمان حماية النساء المنتخبات من كل أشكال التمييز والعنف السياسي.

5 نحو أجندة نسائية للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء المنتخبات بجهة سوس ماسة

يمكن لنتائج هذه الدراسة التشخيصية، رغم محدودية المنهجية التي تمت تعبئتها، أن تلهمنا لوضع معالم أجندة متكاملة للنهوض بمشاركة فعلية للنساء المنتخبات بجهة سوس ماسة. فالنتائج المحصلة حول الصورة النموذجية لهاته المنتخبات والعراقيل والإكراهات التي تحد من مشاركتهن في تدبير لجماعاتهن وحول الأسباب والحلول تعطينا صورة واضحة على واقع الحال وعلى التحديات المطروحة للنهوض بالمشاركة السياسية الفعلية.

بناء على ذلك، سنحاول في هذا الجزء الأخير من الدراسة تقديم معالم أجندة نسائية للنهوض بالمشاركة السياسية للنساء بالجهة، بناء على سند برهاني يحدد عناصر المرجعية الدولية التي تِؤطر ذلك، وبناء على تحليل هذا الواقع وتحديد الأهداف الخاصة بذلك.

1,5 - السند البرهاني

5,1,1 - المرجعية المعيارية

تبين الحصيلة الدولية التي تم إعدادها سنة **2015** بمناسبة الذكرى العشرين لخطة بكين أنه بالرغم من التقدم الحاصل في مجال الحقوق الانسانية للنساء، تبقى هناك مجموعة من التحديات التي يجب مواجهتها. وهكذا تم الاعتراف بالمشاركة الكاملة للنساء وبتكافؤ الفرص في الولوج للقيادة على جميع المستويات كأحد أهداف التنمية المستدامة في أفق **2030**.

وبناء على ذلك، تم التنصيص من طرف مجموعة من المنظمات الدولية على مجموعة من الاجراءات التي يجب على الدول اتخاذها، من بينها:

1. الاخذ بعين الاعتبار بطريقة منهجية مبدأ المساواة بين النساء والرجال في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والميزانيات العمومية.

2. تعزيز آليات مساءلة ومراقبة المبادرات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

3. فحص التدابير الخاصة الهادفة لضمان تمثيلية متوازنة بين النساء والرجال في الوظائف التقريرية في الحياة العمومية وذلك من خلال تشجيع الزيادة في حضور النساء في الإدارة.

4. أخذ التدابير اللازمة من أجل تعزيز المساواة بين النساء والرجال في مجال التشغيل العمومي.

5,1,2 - الاعتبارات المرتبطة بضعف تمثيلية النساء بين المعايير الثقافية والتنظيمات السياسية غير المدمجة للنساء

1. لا ترتبط المشاركة السياسية للنساء باتخاذ إجراءات ايجابية (الكوطا) فقط. إنها تستدعي خلخلة شاملة لمظاهر اللامساواة وللصور النمطية المرتبطة بالنوع، والتي تكبح المشاركة المتساوية للنساء داخل فضاءات اتخاذ القرار.

فقد جاء في التقرير حول "واقع حال المساواة والمناصفة بالمغرب"، والذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الانسان سنة **2015**، أن "نفور النساء من السياسة لا يرتبط بضعف الكفاءات النسائية ولكن الى العجز في تملك الفضاء العمومي من قبل النساء، بسبب نفي الشرعية

عن تواجدهن في هذا الفضاء، وضعف دمجهن من طرف التشكيلات السياسية داخل الاجهزة التقريرية. وبالتالي، فإن المناصفة تقتضي بالتأكيد ضرورة اللجوء الى آليات مؤسساتية ملزمة ولكن أيضا، وخاصة، مراجعة النماذج والتوجهات المؤسسة للسياسات العمومية ككل".

2 الصور النمطية للنوع: تعمل الصور النمطية النوعية والمعايير الموجودة في المجتمع (والتي تخصص أدوارا اجتماعية متمايزة وغير متساوية للنساء والرجال) على توجيه الوعي الجماعي لكبح سرعة ولوج النساء لفضاءات اتخاذ القرار.
وبانتشار هذه الصور النمطية من خلال وسائل الاعلام وداخل الاحزاب السياسية وفي المجتمع برمته، تكتسب تأثيرا ردعيا على النساء اللواتي يردن الانخراط في العمل السياسي. وتعمل هذه الصور النمطية على تغذية التمثلات التمييزية بين النساء والرجال وتكريس ضرورة انصياعهن/هم للأدوار الاجتماعية المخصصة لهن/لهم، والتي تبالغ في إضفاء القيمة على أدوار الرجال على حساب النساء.

3 ضيق الوقت بسبب الاعباء المنزلية والانشطة الانتاجية: في المجتمعات الذكورية، كالمجتمعات المحلية بجهة سوس ماسة، تقضي النساء أكثر الوقت لقضاء الاشغال المنزلية. فأغلبية النساء يتحملن أنشطة إنتاجية (منظمة او في القطاع غير المهيكل) وأنشطة إنجابية. وهكذا، لا يتبقى لهن الوقت الكافي لممارسة أنشطة سياسية، أو المساهمة في تدبير الشأن الجماعاتي.

4 السلوكيات التمييزية داخل الاحزاب السياسية وداخل الجماعات المحلية: تعتبر المسؤولية السياسية وظيفة يشغلها الرجال بامتياز. ومن هناك، لم تكن الفضاءات السياسية وخاصة الأحزاب أماكن حاضنة للنساء السياسيات.
وهكذا فتيسير أخذ الكلمة والتعبير عن الرأي داخل الفضاءات العمومية شيء أساسي، أكانت مؤسسة جماعية أو فضاءات أخري أكثر عمومية.

5 التمييز الذاتي والرقابة الذاتية: للصور النمطية ومظاهر اللامساواة بين الجنسين أثر وانعكاسات مباشرة على نظرة وتصور النساء لذواتهن ولإحساسهن بشرعية اقتحام الفضاء العمومي او السياسي. وهكذا، فأغلبهن يحسسن بالإحراج عند أخذ الكلمة أمام الجمهور، لكونهن يخفن من أن يكن أقل مصداقية او لايحضين بالإصغاء اللازم أو يتعرضن للنقد. وينتج عن ذلك أثر مباشر على إرادتهن في المشاركة في النقاش العمومي وفي أخذ الكلمة للتعبير عن آرائهن ومواقفهن خلال الاجتماعات. من جهة أخرى، فالنساء، بحكم كونهن أغلبية غير مرئية، لا تمتلك أي سلطة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، يمارسن على أنفسهن رقابة ذاتية، ينتج عنها إما تجنب أخذ الكلمة للتعبير، او على العكس من ذلك، الافراط في الامتياز وإظهار الكفاءة. كل ردود الافعال هذه هي نتيجة لتجنب احكام وانتقادات المنتخبين الذكور، الذين يمتلكون شرعية التصديق على كفاءاتهن وعلى سلوكهن.

5,1,3 - المقاربة التحويلية للنوع

تتطلب معالجة مظاهر اللامساواة وتفكيك القوالب النمطية والأعراف الاجتماعية التي تدعمها داخل المؤسسات المعنية بالمشاركة السياسية (الأحزاب والجماعات الترابية خاصة) نهجا تحويليا يعالج الأدوار والمعايير وعلاقات القوة بين الجنسين.

لذلك من الضروري تحديد استراتيجيات لاعتماد مقاربة تحويلية في مجال النوع، بهدف الحد من الممارسات والسلوكيات غير العادلة والمتحيزة ضد النساء المنتخبات، والمساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين على المدى الطويل.

وتحدد المقاربة التحويلية للنوع المعايير التمييزية والاختلالات السلطوية التي تعطي الامتيازات للمنتخبين الرجال على حساب المنتخبات النساء، وتعمل على مساءلتها وتغييرها.

تحاول المقاربة التحويلية للنوع تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال:

- تحفيز التحليل النقدي لمظاهر اللامساواة وكذلك لأدوار الجنسين والأعراف؟
- الاعتراف بالمعايير الايجابية التي تعزز المساواة وتهيئة بيئة مواتية لها.
- تعزيز مكانة النساء والفئات المهمشة، وتحويل الهياكل الاجتماعية والسياسات والأعراف الاجتماعية السائدة التي تضفي الشرعية على عدم المساواة بين الجنسين.

مسلسل عدالة النوع

غياب عدالة النوع ← عدالة النوع

استمرارية ضعف المشاركة السياسية للنساء المنتخبات	غياب الحس بالمشاركة السياسية للنساء الجهل بمظاهر التمييز واللامساواة	تطورالحس بالمشاركة السياسية للنساء الاعتراف بمظاهر اللا مساواة دون تتبع الآثار	رد الاعتبار الاعتراف بحقوق واحتياجات المنتخبات ومراعاتها	التحويل معالجة أسباب ضعف المشاركة السياسية للنساء وبذل الجهود الضرورية لتغيير الأدوار والمعايير والعلاقات

إستغلال ← إستيعاب ← تحويل / تغيير

من أجل محاربة مظاهر التمييز بطريقة فعالة وشاملة، من الضروري تعبئة ثلاث مستويات للتغيير:

المستوى الفردي والمتعلق بكل منتخب(ة) امرأة أو رجل فيما يخص تقديره لذاته وكفاءاته والذي يسائل ايضا الرهانات الخاصة باقتسام الأعمال المنزلية.

المستوى المؤسساتي والذي يسائل ظروف العمل. ويتعلق الامر هنا بالظروف التي تيسر مشاركة النساء في فضاءات اتخاذ القرار (وقت الاجتماعات وظرف عمل دون تمييز مبني على النوع وإجراءات تأخذ بعين الاعتبار الاعباء الشخصية، وعقلنة تدبير الموارد البشرية).

المستوى المجتمعي والذي يتضمن الاعلام والسياسات العمومية والتربية والتعليم والذي يقتصر دورها على مساءلة المعايير الاجتماعية لمحاربة كل مظاهر اللامساواة.

5,1,4 - التدابير العملية لتفعيل المشاركة السياسية للنساء في تدبير الشأن الجماعي

5,1,4,1 - تشجيع المشاركة الفعلية للنساء المنتخبات

تشجيع ولوج النساء المنتخبات للمناصب التقريرية ولتولي المناصب غير المنمطة:

إن حضور النساء في المجالس الجماعية من خلال الكوطا لا يؤدي بالضرورة الى توزيع عادل للمناصب بين الرجال والنساء. ففي داخل الهيئات التقريرية نجد في غالب الاحيان توزيعا تمييزيا للأنشطة وللمواضيع والقطاعات. وكنتيجة لذلك، نجد النساء يتولين مهام منمطة كالأسرة والطفولة والتربية والبيئة (مهام الرعاية التي تكرس الدور الانجابي)، في حين أن الرجال يتولين مهام تقنية كالتعمير والمالية والتنمية. كما نجد أيضا أن النساء لا يلجن إلا نادرا الى مناصب المسؤولية كنائبة او رئيسة لجنة.

التحسيس على تدبير الوقت الشخصي والوقت السياسي:

إن غياب ثقافة اقتسام مسؤولية الأعباء المنزلية وغياب سياسات عمومية في مجال التنشئة الاجتماعية لعمل المرأة ولمشاركتها في تدبير الشأن العمومي يضعان النساء في مواجهة مجموعة من التناقضات. فمن جهة، تجد النساء أنفسهن مجبرات على العمل للإجابة على الحاجيات العائلية وعلى المساهمة في تدبير الشأن العمومي، ومن جهة ثانية، يواجهن الإكراهات الاجتماعية ومقاومة الثقافة الذكورية لتقاسم العمل والأدوار. لهذا يشكل المصالحة بين العمل والاسرة والوظيفة التمثيلية تحديا كبيرا للنساء المنتخبات.

5,1,4,2 - النهوض ببيئة عمل دامجة للنساء المنتخبات

يعتبر التمييز المبني على الجنس أحد الاسباب الاساسية في تحليل أسباب ضعف مشاركة النساء المنتخبات في مسلسل اتخاذ القرار على مستوى الجماعات. فبالرغم من كون الموضوع لا زال يعتبر من الطابوهات، فضحت مجموعة من المنتخبات التمييز الذي يواجهنه يوميا بسبب جنسهن. فمجموعة منهن اشتكين من الضغوطات التي تمارس عليهن ومن القذف والشتم بسبب كونهن نساء. لذلك من اللازم خلق بيئة لائقة للعمل السياسي والجماعي من خلال وضع قواعد تضمن احترام المساواة بين الرجال والنساء وتحسيس المنتخبين والمنتخبات على اللغة الخالية من التمييز وتنظيم حملات للتحسيس على العنف ووضع منظومة لرصد ومواكبة ضحايا التحرش والعنف المبني على النوع. وفي هذا الصدد، يمكن إنشاء أرضية رقمية على المستوى الإقليمي لتقديم شهادات مجهولة الاسم للمنتخبات ضحايا العنف المبني على النوع والتحرش الجنسي لتقاسم تجاربهم وتحويلها الى مادة تحسيسية.

5,1,4,3 - محاربة الرقابة الذاتية وتعزيز قدرات النساء المنتخبات

إن ارتفاع حس الرقابة الذاتية وضعف تقدير الذات هما نتيجتان للصور النمطية التي تكرسها الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع. ولمحاربة هذه الظاهرة وتيسير ولوج النساء للفرص المتاحة للرجال والنساء على قدم المساواة، يستلزم من الجماعة أن تبلور برامج فردية وجماعية لمواكبة وتكوين المنتخبات والنساء المنخرطات في مسارات سياسية. إن برنامجا من هذا القبيل يهدف الى مواكبة وتعزيز قدرات النساء على تولي مناصب المسؤولية سيمكن من نشر ثقافة المساواة وتكسير الصور النمطية لدى النساء والرجال على السواء، كما سيؤثر إيجابا على طرق اشتغال الاحزاب وعلى مشاركة النساء في التدبير الجماعي.

انطلاقا من هذه الأهداف، التي تتوخى تغييرا جذريا لواقع المشاركة السياسية للنساء ومساهمة المنتخبات في تدبير الشأن العام، يمكن اقتراح أجندة طويلة الأمد، تتكون من مجموعة من التدابير العملية للنهوض بالمشاركة السياسية للمنتخبات. تنبني هذه الأجندة على ثلاث مداخل أساسية:

1 الترافع من أجل بيئة قانونية ملائمة للمشاركة السياسية

الترافع من أجل تعديلات قانونية لتجويد مكتسبات الكوطا (مراجعة الكوطا الى النصف (المساواة العددية تؤدي الى تجويد المشاركة)، وتضمين القوانين التنظيمية نصوصا تفرض إدماج مقاربة النوع في التنظيم الجماعي وتعزيز الحضور في مجموع الأجهزة التقريرية عبر كوطا، سن مواد قانونية لضمان حماية النساء من كل أشكال التمييز والعنف السياسي).

2 النهوض ببيئة مؤسساتية دامجة للنساء ومحفزة على المشاركة السياسية

1,2 - المؤسسات الحزبية

- دراسة واقع حال المشاركة السياسية للنساء داخل الأحزاب.
- تحسيس المنظمات الحزبية على رهانات المساواة بين الرجال والنساء وتحديات المشاركة السياسية للنساء (تحفيز التفكير والنقاش العمومي: موائد مستديرة، ندوات، ورشات للتفكير الجماعي، تبادل التجارب الناجحة).
- دعم القدرات في مجال إدماج مقاربة النوع في التنظيم الحزبي.

2,2 - الجماعات الترابية

- تحسيس المنتخبين على رهانات المساواة بين الرجال والنساء وتحديات المشاركة السياسية للنساء.
- تحسيس الموظفين على رهانات المساواة بين الرجال والنساء وتحديات المشاركة السياسية للنساء.
- دعم قدرات المنتخبين والمنتخبات والأطر الجماعية (مقاربة النوع، التواصل غير العنيف، العنف المبني على النوع، الرجولة الإيجابية).
- خلق آلية للتنسيق المابين جماعاتي والتشاور حول وضع النساء المنتخبات ولرصد مظاهر التمييز المبني على النوع داخل الجماعة ولتبادل التجارب.
- خلق مجالس النوع داخل الجماعات تختص بتتبع قضايا النوع ارتباطا بالمقتضيات الدستورية.

3,2 - الأسرة والمجتمع

- تحسيس الأسر والجمهور العريض برهانات المشاركة السياسية للنساء.
- تحسيس الأسر والجمهور العريض بدور النساء المنتخبات في تدبير الشأن الجماعي.
- تقديم نماذج منتخبات ناجحات عبر وسائل التواصل الاجتماعي (قصص النجاح).
- تحسيس وسائل الإعلام المحلية والجهوية والمؤثرين والمؤثرات (قادة الرأي) في منصات التواصل الاجتماعي حول رهانات المشاركة السياسية للنساء المنتخبات.
- تعبئة الإذاعات الجمعوية لتناول مظاهر التمييز داخل الجماعات وتغطية أنشطة المنتخبات وتقديم قصص النجاح (مناظرات حول المشاركة السياسية للنساء والمساواة، استجوابات، شهادات...).
- إنشاء أرضية رقمية لتقديم شهادات مجهولة للمنتخبات ضحايا العنف المبني على النوع والتحرش الجنسي لتقاسم تجاربهم.

3 دعم وتعزيز قدرات النساء

- تحفيز الانخراط في العمل لسياسي لدى النساء وخاصة لدى الشابات (المدارس والجامعات).
- التكوين بالنظير والمواكبة: إعداد مجموعة من المترشحات للانتخابات وذلك بتثمين اقتسام التجارب مع نساء متمرسات يعرفن القواعد الرسمية وغير الرسمية ودوائر التأثير في الاوساط السياسية وفي الميدان.
- تطوير التعاون بين النساء السياسيات وتنمية الحس حول تشبيك الكفاءات.
- تظافر وتوحيد الحلول المجربة والتي تؤثر ايجابيا في طرق اشتغال الاحزاب وتنظيم الوقت في الحياة السياسية.
- تحسيس المنتخبات على تولي مناصب المسؤولية وتقلد مهام غير منمطة.
- تكوين المنتخبات على المقاربة الحقوقية والحقوق الانسانية للنساء.
- دعم قدرات المنتخبات في مجالات مساطر التنظيم الجماعي والتدبير الجماعي (التخطيط الترابي، الحكامة الترابية، صياغة برنامج عمل الجماعة، المالية الجماعية، الميزانية المستجيبة للنوع، آليات الديمقراطية التشاركية...).
- تطوير القدرات الذاتية للمنتخبات في مجالات التواصل الفعال، التواصل المؤسساتي، التواصل الاجتماعي، أخذ الكلمة، القيادة النسائية، الترافع والتأثير، فن المناظرة والإقناع...).

خلاصات عامة

تبين من خلال هذه الدراسة التشخيصية أن واقع المشاركة السياسية للنساء المنتخبات بجهة يتسم بالهشاشة، ويؤكد أن الحضور العددي للنساء داخل الجماعات الترابية، بناء على المكتسبات التي تم تحقيقها (نظام الكوطا بالأساس)، لا يرقى أن يكون رافعة لولوج المنتخبات الى مراكز القرار والمساهمة الفعلية في تدبير الشأن المحلي. فرغم القدرات التي تتمتع بها المنتخبات بتراب الجهة، تواجه هذه الأخيرة مجموعة من العراقيل والإكراهات التي تحد من قيمة مساهمتهن.

ولوضع صورة واضحة لهذا الواقع، اعتمادا على المعطيات المحصلة عبر الاستطلاع الميداني، لا بد من التشديد على العناصر التالية:

1 من خلال قراءة المحددات السوسيو-اقتصادية، تشكل النساء المنتخبات فئة اجتماعية مستقرة اجتماعيا (متزوجات في الغالب وأمهات لطفلين او ثلاث)، متأصلة في مجتمعها المحلي، تتمتع بمستويات دراسية مختلفة (مع نسبة مهمة للحاصلات على شهادات جامعية)، ومندمجة اقتصاديا. أكثر من ذلك، فهذه الفئة تتشكل من نخب شعبية او نشيطات جمعويات.

2 رغم القدرات التي تتمتع بها المنتخبات، فهن لا يتوفرن على تجربة حزبية أو سياسية ولا على تجربة سابقة في تدبير الشأن الجماعي. وقد تم إدماجهن في المسار الانتخابي عبر الاستقطاب من طرف نخب سياسية ذكورية، أو من بعض الأقارب في بعض الأحيان (الأب او الزوج). كما تجب الإشارة إلى بعض النساء اللواتي تم اقتراحهن من المجتمع المحلي (ساكنة الدواوير).

3 نظرا لغياب التجربة السياسية والحزبية، تواجه النساء المنتخبات صعوبات جمة في الاندماج وفي تأكيد حضورهن داخل المجالس الجماعية. ينضاف إلى ذلك، ضعف المعرفة بأساسيات التنظيم والتدبير الجماعي.

4 رغم حضور نسب مختلفة من النساء داخل المجالس الجماعية بالجهة، تتراوح في الغالب بين ربع وثلث الأعضاء، فإن هذا الحضور يبقى محدودا بسبب غياب العدالة في توزيع مناصب المسؤولية وبسبب تهميشهن من المساهمة في صنع القرار ومن تشكيل أجهزة المجالس. وعليه، فمشاركة المنتخبات تنحصر في المشاركة في النقاشات والمداولات وفي التصويت على القرارات (التي تحضر غالبا بطرق غير رسمية خارج مكاتب الجماعة).

5

تتعدد أسباب ضعف مشاركة المنتخبات في تدبير المجالس الجماعية: هيمنة الثقافة الذكورية والأمية السياسية وضعف التجربة الحزبية والفقر والهشاشة الاقتصادية والأعباء المنزلية والالتزامات المهنية والتوظيف السياسي. وتتكاثف هذه الأسباب لتقيد ممارسة المنتخبات لدورها التمثيلي ولتصبح النساء المنتخبات أداة لتأثيث الفضاء الجماعي.

وانطلاقا من هذه الوضعية، لا بد من التشديد على الاستنتاجات التالية:

1- المشاركة السياسية والسلطة الذكورية:

تواجه مشاركة المنتخبات في تدبير شؤون جماعاتهن بسلطة المنتخبين الذكور اللذين يتمتعون بشرعية يستمدونها من ثقافة ذكورية تؤطر العمل السياسي بصفة عامة والعمل الحزبي بصفة خاصة. هذه الثقافة، باعتبارها ثقافة مهيمنة، هي التي تتحكم في العلاقة بين الرجال والنساء داخل الحزب والتي يتم إعادة إنتاجها داخل الجماعة.

2- الفضاء العمومي والفضاء السياسي:

الثقافة الذكورية التي تخص الرجال بالفضاء العمومي والنساء بالفضاء الخاص هي نفسها التي تجعل من الفضاء السياسي (الحزب، الجماعة، الجمعية،...)، حكرا على الرجال. وهكذا، فحضور النساء في هذه الفضاءات لا يعطيهن الشرعية لتملكها.

3- التمثيلية والمشاركة في صنع القرار:

إذا كانت التطورات المجتمعية فرضت تعزيز تمثيلية النساء داخل الجماعات كفضاءات سياسية وفرض ولوجهن لها، فذلك لا يعني في الواقع ولوجهن للسلطة التي تمكنهن من المشاركة في صنع القرار. فالنساء المنتخبات يواجهن الثقافة الذكورية المهيمنة التي لا تتوانى في سلك كل تكتيكات التوظيف السياسي لحضورهن ووضع كل العراقيل التي قد تصل حد التهميش والعنف.

3- البيئة الحاضنة والكفاءة في التدبير والقدرات الذاتية:

رغم القدرات التي تتمتع بها منتخبات جهة سوس ماسة، تبقى العراقيل لتي توضع في طريقهن أقوى منهن، بحكم رفض البيئة الحاضنة لحضورهن ومقاومتها.

إن المدخل الرئيسي لمواجهة العراقيل التي تواجهها النساء المنتخبات لا يمكن أن يعطي ثماره إلا بتبني تدخلات مندمجة تستهدف التأثير في العلاقات غير المتوازنة بين الرجال والنساء وتبني ثقافة مساواة النوع. هذه التدخلات يجب أن تندرج تحت مقاربة تحويلية للنوع تمر من مرحلة تكريس ثقافة اللامساواة إلى الاعتراف بالخلل الكامن في علاقة النوع لتنتهي بتبني وترسيخ علاقة متوازنة بين الرجال والنساء داخل الفضاء السياسي خاصة والفضاء العمومي بصفة عامة. وتستهدف هذه التدخلات الأفراد (المنتخبات) والعلاقات بين الفراد (المنتخبين رجالا ونساء، الأسرة، الفاعلين السياسيين رجالا ونساء) والمجتمع (انطلاقا واعتمادا على المؤسسات: الحزبية، الجماعية، التعليمية، الإعلامية، الجمعوية...).

> وبناء على هذا التصور، يمكن اعتماد الأجندة النسائية التي تم اقتراحها للنهوض بوضع المرأة المنتخبة بالجهة وبالمشاركة السياسية للنساء بصفة عامة.

المـراجــع

مراجع بالعربية

- المندوبية السامية للتخطيط، قياس تمثيل المرأة في هيئات الحكم المحلي في المغرب، ورشة عمل حول قياس تمثيل المرأة في الحكم المحلى في منطقة الإلسكوا - **12** و**13** شتنبر **2017**، بيروت، لبنان.
- مؤسسة فريدريش إيبرت، المشاركة السياسية للمرأة، مؤلف جماعي، **2017**، القاهرة، مصر العربية.
- فؤاد أعلوان، الأنظمة التمثيلية للمرأة العربية في المؤسسات التشريعية: المغرب نموذجا، في منتدى السياسات العربية.
- الأنظمة التمثيلية للمرأة العربية في المؤسسات التشريعية: المغرب نموذجا
https://www.alsiasat.com/ar

مراجع بالفرنسية

- Abiola Akiyode-Afolabi, «Participation politique , organisation féministe et création d'espaces démocratiques inclusifs», Revue «Reflexions Féministes» No.3, Friedrich-Ebert-Stiftung, Maputo, Mozambique, 2018
- Conseil National des Droits de l'Homme, État de l'égalité et de la parité au Maroc, Préserver et rendre effectifs les finalités et objectifs constitutionnels, CNDH, Rabat, 2015.
- Forum Marocain des Alternatives du Sud (FMAS), Mémorandum « Pour la promotion de la participation politique des femmes et l'éducation au Maroc»,FMAS, Rabat, 2016
- Mahnaz Afkhami & Ann Eisenberg, Participation politique des femmes: passer à l'action, Women's Learning Partnership, Montgomery, USA, 2011

OCDE, Orientations pour une meilleure participation des femmes au sein des conseils des collectivités territoriales du Maroc, 2017

مواقع الأنترنيت

- Déclaration universelle des droits de l'homme, New York, Organisation des Nations Unies, 1948,
https:// www.un.org/fr/about-us/universal-declaration-ofhuman-rights

- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW), Organisation des Nations Unies, 1979,
https://www.ohchr.org/FR/professionalinterest/pages/cedaw.aspx

- Résolution adoptée par l'Assemblée générale le 19 décembre 2011 (sur la base du rapport de la Troisième Commission [A/455/66 et Corr.130/66 [1. Participation des femmes à la vie politique, 19 mars 2012,
https://undocs.org/pdf?symbol=fr/A/RES/130/66

أنجزت هذه الدراسة من طرف جمعية المرأة للتنمية و الثقافة
بشراكة مع دينامية الجندرة والتنمية و منظمة الهجرة والتنمية

بدعم من صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء
والوكالة الفرنسية للتنمية

@2023